

مُلَخَّصٌ

من ثانيا المصادر والمراجع التاريخية، تعود هذه القراءة للخلافة العثمانية منذ بسط سليم الأول (القاطع) جغرافية السلطنة السياسية باتجاه بلاد الشام ومصر، فتناقش ما تداوله المؤرخون المعاصرون حول لقاء الخليفة العباسي الأخير محمد المتوكل الثالث، المقيم في القاهرة آنذاك في ظل الدولة المملوكية، للسلطان وعن تنازله عن الخلافة، وتسليمه الموجودات المقدسة التي بحوزته. والواقع التاريخي كما تبينه الدراسة، يشير إلى لقاء سليم الأول في حلب لدى صدامه العسكري الأول مع قانصوه الغوري سلطان المماليك ١٥١٦، ليصطحبه قهراً معه إلى دمشق فالقاهرة بعد معركة الريدانية ١٥١٧. ثم وجهه "مرسماً عليه" إلى استانبول التي غدت تلقائياً إلى دار الخلافة. وبعد فترة من عودته، نفاه سليم شاه إلى السبع قليات حيث بقي حتى استلام سليمان القانوني سدة السلطنة. طيلة تلك الفترة، لم يتخذ السلطان سليم لقباً جديداً سوى "خادم الحرمين الشريفين" دون أن يحصل بينه وبين الخليفة أي استلام أو تسليم للخلافة. ما يربب في تلك الحوادث، هو موت الخليفة دون تحديد دقيق لتاريخ ومكان لموته وفق المصادر، ودون أن يعتمد العثمانيون إلى تعيين أحد ورثته الذين تشبثوا أو شُتتوا آنذاك. وتعالج هذه الدراسة في جوانبها سياق الصدام العثماني- المملوكي، وتظهر لقب الخلافة لدى بعض السلاطين لاسيما بشكل واضح مع عبد الحميد الثاني والدستور العثماني، لتزيل النقاب عن هذا الحدث التاريخي الذي يعتبر تحول جذري في انتقال الخلافة من العرب إلى الترك.

مُقَدِّمَةٌ

مما لا شك فيه؛ أن القُدوم التاريخي للعثمانيين إلى ساحة المشرق العربي كان مفصلاً حساساً في لملمة الجغرافيا- السياسية التي تركتها الخلافة العباسية المتهالكة، والتي تأكلتها الدويلات بين الحين والآخر، أو تشبّت بفعل النزعات الاستقلالية التي عامت على وجه جغرافيا السلطة الإدارية هنا وهناك. وجاء القُدوم العثماني إلى الشرق مع السلطان سليم الأول ١٥١٦م، في وقت كانت فيه الخلافة هي الأضعف، أعيد إحيائها في القاهرة بعيداً عن الخطر في بغداد وجوارها، حيث لم يبق منها سوى الاسم، فيما الفعل السلطوي يمارسه المماليك.

وبعد معركتي مرج دابق والريدانية ١٥١٨، تداعت السلطنة المملوكية، وسيطر العثمانيون على مقاليد السلطة والحكم في مصر والشام، وبإيعاد شريف مكة وبلاد الحجاز السلطان سليم "خادماً للحرمين الشريفين" كما أحب أن يُطلق عليه. وفي سياق حملته على بلاد الشام، وقع اللقاء بين السلطان العثماني سليم شاه والخليفة العباسي محمد المتوكل على الله الثالث، فنقله إلى الأستانة عاصمة المملكة المتنامية، حيث كثرت التأويلات حول بقاءه هناك حتى موت السلطان، أو بقاءه لفترة ما في ولاية ولده سليمان القانوني، ومنهم من أكد عودته إلى القاهرة.



جدلية خلافة بني عثمان قراءة تاريخية

د. حسام سبع محي الدين

مدرس التاريخ العربي الحديث والمعاصر
قسم التاريخ
الجامعة اللبنانية - الجمهورية اللبنانية



الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

حسام سبع محي الدين، جدلية خلافة بني عثمان: قراءة تاريخية- دورية كان التاريخية- العدد الثاني والعشرون؛ ديسمبر ٢٠١٣. ص ١٠ - ٢٤.

www.kanhistorique.org

ISSN: 2090 - 0449

كان التاريخية، رقمية المواطن .. عربية الهوية .. عالمية الأصد

علمية وتاريخية على هذا التحول الجيو-سياسي في هرمية الحكم الإسلامي في مقله، في بلاد العرب المتعارف على حدودها التاريخية إلى بلاد الروم.

أولاً: الخلافة، لغةً وتاريخاً

الخلافة لغةً كما وردت في لسان العرب: "وَحَلَفَ فلان فلاناً إذا كان خَلِيفَتَهُ. يقال: خَلَفَهُ في قومه خلافةً. وفي التنزيل العزيز: {وقال موسى لأخيه هرون اخْلُفْنِي في قَوْمِي}. وَخَلَفْتُهُ أَيضاً إذا جئت بعده... والخِلافةُ: الإمارة".^(١) وفي القاموس المحيط: "والخِلافةُ: السُّلْطَانُ الأعْظَمُ، وَيُؤَنَّثُ، كَالْخَلِيفِ، (ج): خَلَانَفٌ وَخَلَفَاءُ. وَخَلَفَهُ خِلافةً: كان خَلِيفَتَهُ، وَبَقِيَ بَعْدَهُ..."^(٢) ومثل ذلك في كتاب العين: "والخليفةُ: مَنْ اسْتُخْلِفَ مَكَانَ مَنْ قَبْلَهُ، وَيَقُومُ مَقَامَهُ..."^(٣)

وينبغي التمييز بين الخلافة المركزية التي كانت استمراراً لحكم الرسول (ﷺ)، وكان مركزها مكة ثم دمشق، فبغداد، ثم القاهرة، وبين خلافة الفاطميين التي نمت على حساب الدولة الأم كسلطة معارضة، بعيدة عن الشرعية على الرغم من إدعاء عبید الله المهدي انه من سلالة فاطمة ابنة الرسول (ﷺ). كما يجب التمييز بينها وبين الخلافة الأموية في قرطبة، والتي كانت خلافة محايدة بعيدة عن المحور المركزي، لم تسعى للتمدد على حساب الخلافة العباسية المركزية في أفريقيا أو حتى التوغل باتجاه بلاد الشام لاستعادة الشرعية الأموية. وهذين النظامين الأبوين وحدهما اتخذتا صفة الخلافة في محاولة لمناهضة الخلافة المركزية، ومضاهاتها وإثبات الشرعية. غير أن الاستمرار التاريخي كان أكثر تأثيراً في تمثين هذه الخلافة المركزية، وفي اكتساب شرعيتها الزمنية من خلال ورثة الرسول (ﷺ) من أبناء عشيرته الأقرين، وفق العرف القبلي السائد في الجزيرة العربية.

ومما يجدر ذكره؛ أن استمرارية الخلافة تعرضت لهزة في وجودها، تمثل في قتل التتار الخليفة المستعصم بالله في بغداد سنة ٦٥٦هـ، وبالتالي بقيت الخلافة شاغرة، لتتوزع السلطة على المناطق بغياب شخص الخليفة لمدة أربع سنين تقريباً. ولم تعد الخلافة إلى الوجود إلا عندما "حضر من بغداد إلى الديار المصرية، شخص من ذرية بني العباس يقال له الأمر أحمد. وهو ابن الخليفة الظاهر بأمر الله... فلما ثبت نسب الإمام أحمد، بايعه القضاة بالخلافة، ولقبوه بالمستنصر بالله، ثم أن الإمام أحمد بايع الملك الظاهر بيبس بالسلطنة".^(٤) وجهزه الظاهر بيبس، رابع الملوك الأتراك في القاهرة، بحملة للعودة إلى بغداد حيث واجه التتار في معركة خاسرة في الأنبار سنة ٦٥٩هـ واختفي أثره.^(٥)

ويروي ابن إياس عن ظهور أمير أخريدي أحمد من ذرية بني العباس، لاقاه الظاهر بيبس إلى الريدانية، وجمع له القضاة، فشهد من معه أنه الإمام أحمد هو ابن علي، بن أبي بكر، ابن الخليفة المسترشد، ابن الخليفة المستظهر... ثم إن القضاة بايعوا الإمام أحمد بالخلافة، ولقبوه بالحاكم بأمر الله، ... ثم إن الأمير أحمد بايع الملك الظاهر بالسلطنة".^(٦) فكان التحول التاريخي في

وفي كل الأحوال، وقع الالتباس التاريخي في انتقال الخلافة إلى كنف الدولة العثمانية، وكثرت التأويلات والاجتهادات حول هذا التحول التاريخي في انتقال الخلافة، ورأس الهرم للدولة الإسلامية، تسميةً وفعلاً، من العرب، ومن قريش تحديداً، إلى الأتراك. من هنا كان السؤال التاريخي، عندما انتقل محمد المتوكل الثالث إلى العاصمة الأقوى في الدولة الإسلامية، تاركا القاهرة، ومستقراً في كنف السلطان العثماني: هل تنازل محمد المتوكل الثالث فعلاً عن الخلافة للسلطان سليم كما رَوَّج بعض المؤرخين؟ وللإجابة على هذا السؤال، تطرح الفرضيات التالية التي يعالجها هذا البحث:

الفرضية الأولى: بايع الخليفة المتوكل السلطان سليم بالخلافة طوعاً لما رآه من منعة وقوة في الحفاظ على دار الإسلام، وفي التوغل في دار الحرب كما كانت تسمى آنذاك، وفي دفع تخوم الدولة الإسلامية باتجاه قلب أوروبا، معقل ومنطلق الحروب الصليبية باتجاه الشرق.

الفرضية الثانية: بايع الخليفة محمد المتوكل السلطان سليم شاه كرهاً بالخلافة، فانتقلت فعلياً إلى سلطة زمنية ودينية مثلها السلاطين العثمانيون، ثم أنها اندثرت مع آخر الخلفاء محمد المتوكل الثالث فعلياً عندما توفي على ما قيل دون وريث.

الفرضية الثالثة: استمر آخر خليفة عباسي في الإقامة الجبرية في الأستانة لا حل له ولا ربط على ما جرت العادة في القاهرة، وتوفي سنة ١٥٤٣م دون وريث، بعد أن شئت السلطان سليم وولده سليمان السلالة العباسية، معلنين خلافتهم رويداً رويداً، بمراسيمهم وخطاباتهم، ليكتسبوا الشرعية الدينية والتاريخية من العالم الإسلامي.

وفي سياق نقاش هذه الفرضيات، تعالج إشكاليات أخرى تضيء على موضوع اختفاء الخلافة العباسية دون وريث بين القاهرة وإستانبول. ومن هذه الإشكاليات:

- ١- اللقاء الأول بين السلطان سليم القاطع وبين الخليفة العباسي محمد المتوكل.
- ٢- توضيح مسألة تسلّم السلطان سليم بعض المقتنيات المقدسة، والجهة التي قامت بذلك.
- ٣- مسألة إقامة الخليفة العباسي في إستانبول وعودته منها
- ٤- تاريخ وفاة الخليفة العباسي وإشكالية شغور موقع الخلافة دون وريث.

وفي كل الأحوال، وإذا صحّ إدعاء السلاطين للخلافة، فهي تعتبر خلافة بالوكالة على إدارة العالم الإسلامي لمدة أربعة قرون من عاصمة تقع في أرض الروم، أي القسطنطينية، بعد مكة، ودمشق، وبغداد، فالقاهرة، كونها خرجت للمرة الأولى في التاريخ من قريش، ومن عشيرة الرسول (ﷺ)، بل من العرب إلى الأتراك. من هنا، كانت الأهمية في إعادة معالجة هذا الحدث التاريخي بالاستناد إلى التراجم وتاريخ الرجال وأمّهات الكتب، لعلّ البحث يسلط الضوء بطريقة

كانت تخامره الوسواس منه لاسيما من التفاف الناس حوله؛ ففي سنة (٧٣٨هـ / ١٣٣٨م)، "رسم السلطان للخليفة المستكفي بالله سليمان بأن يتوجه هو وأولاده وعباله إلى نحو مدينة قوص، من أعمال الصعيد، وأن يقيم فيها، فشق ذلك على الناس، وتأسفوا غاية الأسف على ذلك".^(١١) فمات فيها لتبقى الأمة دون خليفة أربعة أشهر، بعد أن رفض السلطان المملوكي تولية ولده، مستعصياً عنه بأخيه الواثق بالله، وكان ذميم السيرة.

ومن معالم ضعف الخلافة وغياب سلطتها الدينية والمدنية أيام المماليك خلع السلطان للخليفة وليس العكس، إذ يروى "أن الأتابكي أيبك البدري وقع بينه وبين الخليفة المتوكل على الله أمور، وخلعه من الخلافة، وولى زكريا بن ابراهيم بن عم المتوكل على الله من غير مبايعة ولا عهد، وتلقب زكريا بالمعتصم بالله...".^(١٢) وفي المماليك الجراكسة، لم يتغير الحال، ففي بداية عهد الملك الظاهر برقوق، اعتقل السلطان المتوكل على الله زكريا، والذي كان بايعه بالسلطنة سابقاً، وعين مكانه أخيه عمر ولقب الواثق بالله،^(١٣) ثم عزل هذا الأخير ليعيد المتوكل سنة (٧٨٨هـ / ١٣٨٦م). بل إن بعض علماء السلطة شرعوا أحقية عزل السلطان للخليفة، ومن ذلك ما قاله قاضي القضاة علم الدين البلقيني الشافعي بحضور باقي قضاة المذاهب: "نقل بعض علماء مذهبي، أن السلطان له أن يعزل الخليفة ويولي غيره... فهذا كان حاصل المسألة في خلع الخليفة حمزة، وولاية أخيه الجمالي يوسف".^(١٤) فكان الخليفة عرقاً ليس له لا حل ولا ربط، ولا تولية ولا عزل، حتى في أمور القضاة الأربعة، إذ استهجن الأمراء تعيين الخليفة لقاضي القضاة سنة (٩٠٢هـ / ١٤٩٧م)، وأنه استخف بالناصر أبو السعادات صغير السن، فتراجع عن ذلك.^(١٥)

واثر مقتل فرج بن برقوق، وكان القائم بتدبير المملكة الأمير شيخ المحمودي، حصل استثناء وحيد في استعادة الخلافة سلطتها الدينية والزمنية، حين ولي أبو الفضل العباس ابن الخليفة المتوكل سنة (٨١٥هـ / ١٤١٢م)، بعد تمنع شديد، السلطنة بعد أن اشترط الإبقاء على الخلافة في حال استبعاده عن السلطنة. والواقع أنه كان واجهة لسلطة الشيخ أتابك المحمودي الذي شاركه في الخطبة والأمر، فاستمر المستعين بالله ستة أشهر وأياماً، وما لبث أن خلعه شيخ من الاثنين معاً معيئاً أخيه داود خليفة.^(١٦)

وعند قدوم السلطان سليم الأول، وانتصاره التأديبي على المماليك، في معركة مرج دابق ١٥١٦م، وكسر شوكتهم في الريمانية، سال حبر المؤرخين حول موضوع انتقال الخلافة إلى كنف العثمانيين، وتنازل المتوكل الثالث عن الخلافة، وحصول السلطان سليم على لقب أمير المؤمنين وخليفة رب العالمين، فيما مَرَّ البعض الآخر حول هذا الحدث مرور الكرام، فلم يعطى حقه التاريخي. والواقع أن هذا الحدث، يعتبر مفصلاً تاريخياً في حياة الشرق العربي، بل تحولاً جذرياً في مسار الخلافة الذي انتقل من المدينة إلى مكة فدمشق فبغداد فالقاهرة، دون نسيان "الخلافات" المعارضة،

إعادة إحياء الخلافة العباسية في القاهرة واستمرار النظام الأبوي الإسلامي في كنف المماليك الأتراك. ولم يجرؤ أحد من السلاطين على الادعاء بالخلافة على الرغم من الظروف التي ولدتها هجمة التتار على مقر الخلافة المركزية في بغداد وتشيتت شملها. وعلى الرغم من هذا الإحياء، كان الظاهر بيبرس هو الحاكم الفعلي، الذي يقوم بكل الحملات والأعمال برعاية الخليفة المدعوله في الخطبة لا غير؛ وكان على عاتقه إعادة الامتداد الجغرافي للخلافة المركزية انطلاقاً من القاهرة، في مواجهة فلول الصليبيين في بلاد الشام، والتتار في العراق وجوارها.

ومن مؤشرات خضوع الخليفة للسلطان المملوكي، أنه سنة ١٢٩٧م "سأل الخليفة الإمام أحمد الحاكم بأمر الله، السلطان أن ينعم له في أن يحج، فأنعم له في ذلك، ورسم له بألف دينار فأخذها وحج في تلك السنة".^(١٧) وكان السلطان المملوكي نفسه لا يُعين إلا من قبل المماليك حيث كان الاغتيال والاعتقال المضاد سمة انتقال السلطة في صفوفهم، ومصادرة السلطنة صفة بارزة في عهدهم، فلا مشورة ولا عودة إلا الخليفة الشاهد على المؤامرات والدسائس دون حول ولا قوة. ولم يذكر في تلك الفترة عن تحركات الخليفة ومشاركته في الحروب، باستثناء مرافقته السلطان الناصر محمد بن قلاوون، في مواجهة "غازان" سليل هولاكو قائد التتار سنة ١٢٩٩م، في الشام، ثم في الريمانية في مصر حين انهزم الناصر. ومرة أخرى حين رافق الخليفة المستكفي بالله أبو الربيع سليمان سنة ١٣٠٢م والقضاة الأربع، الناصر في مواجهة أخرى انتصر فيها على التتار.^(١٨) ويبدو أنه في هذه الفترة المملوكية، تحول الخليفة إلى موقع معنوي يحافظ عليه السلاطين أدبيًا، حيث لا سلطة زمنية له، ولا دينية، يأخذ بركة السلطان، فيما يتمتع القضاة بالسلطة الدينية. وكل ما في الأمر، أنه كان يجري المرتبات على أقربائه من خلال ما كان يعطيه إياه السلطان. ومما ذكر، أن الخليفة في مستهل كل شهر، وكل عام جديد، مع القضاة الأربع، يطلعون إلى السلطان للتهنئة...".^(١٩) وذلك بدل أن يكون السلطان هو المبادر إليهم.

وكانت حرية الخليفة وتحركاته ولقاءاته الاجتماعية، رهن برضى السلطان المملوكي الذي يتحكم بكل سكتة من سكتاته. ومما يروى سنة (٧٣٦هـ / ١٣٣٦م)، "أن السلطان الملك الناصر تغير خاطره على الخليفة المستكفي بالله أبي الربيع سليمان، ورسم أن يتحول من مناظر الكبش ويسكن بقلعة الجبل، فتحول من يومه وطلع إلى القلعة هو وعباله، فأنزله السلطان في البرج الكبير الذي أنزل فيه الظاهر بيبرس البندقداري الخليفة الإمام أحمد الحاكم بأمر الله عند قدومه من بغداد، فاستمر الخليفة المستكفي بالله ساكناً البرج، ومنعه السلطان من الاجتماع بالناس، ومن النزول إلى المدينة، فأقام على ذلك خمسة أشهر. ثم أن بعض الأمراء، تشفع فيه، فرسم له السلطان بإعادته إلى مناظر الكبش".^(٢٠) والظاهر أن الأمور لم تكن على ما يرام في تلك الفترة بين السلطان والخليفة إذ

ه، عن تحركات محمد الفاتح أنه "ورد كتاب من ابن سليم من بيروت بأن السلطان ابن عثمان له عسكر على رودس ستمائة قطعة، وأنهم خربوا البرج الذي عمّره أسرى المسلمين، وهو مشرف على أخذها"^(٢٣).

هذا التوتر في آخر عهد محمد الفاتح، تبعه دخول ولده الأمير جام، إثر خلافة مع أخيه، بعد أن استأذن بالدخول إلى السلطنة المملوكية مع عسكره، سنة (٨٨٦هـ / ١٤٨١م)، فاستقبله السلطان الأشرف قايتباي في القاهرة مع بعض مرافقيه.^(٢٤) وربما أثار هذا الاحتضان السلطان بايزيد ملك الروم، فبادر إلى توسيع سلطنة الروم العثمانية، ليطاول الإمارات التي كانت تابعة للمماليك، فوقع الصدام بين الطرفين في عدة مناسبات. فسنة (٨٨٩هـ / ١٤٨٤م)، جرد الأشرف قايتباي حملتين لمواجهة ملك الروم بايزيد الثاني، في اعتدائه على المناطق الخاضعة للمماليك،^(٢٥) وكانت هذه أولى معالم العلاقة السلبية التي ربطت الطرفين بعد ذلك. وبعد كسر المماليك لعللي دولات المدعوم من ابن عثمان، أرسل الأشرف قاصداً إلى بايزيد الثاني سنة (٨٩٠هـ / ١٤٨٥م)، لتطبيب خاطره، وحمل القاصد إليه الخليفة "مطالعة تتضمن تخميد هذه الفتنة، التي قد انتشت بينه وبين السلطان..."^(٢٦) واستمر بايزيد بالتقدم نحو المماليك حيث استولى على قلعة كولك من المملوك طوغان الساعي، وهي أول مواجهة عسكرية مباشرة، واستدرج ذلك حملة من المماليك لمواجهة ورده.^(٢٧)

ومن ما تناقلته أخبار مصر والشام عن بايزيد في بداية عهده، "أن أبا يزيد بن عثمان أخذ من مملكة سلطنتنا بلاذاً كثيرة، وأن قصده الزحف على هذه المملكة"^(٢٨). وبدأت المراسلات الساعية للصلح تنشط بوسائل متعددة. ومنها إرسال الصدر الأعظم داود باشا قاصداً للأشرف قايتباي، يشير عليه بإرسال قاصد إلى بايزيد بالصلح، فاشترط الأشرف، إطلاق تجار المماليك المحتجزين، وتسليم مفاتيح القلاع التي سيطر عليها العثمانيون في نواحي حلب.^(٢٩) ويبدو أن الصراع مع بايزيد الثاني لم يأخذ منحى سلمياً مع المماليك إلا مع سنة (٨٩٥هـ / ١٤٨٩م)، حيث لم تستمر الصدامات على تخوم المملكتين. ونقل ابن طولون عن الشيخ علاء الدين البصراوي أخباراً عن أن العلماء وأرباب الوجوه في سلطنة الروم كانوا أيضاً من محبزي الصلح.

فقد "وصل قاصد أرسله الشيخ عرب، عالم بلاد الروم، ليس في بلاد الروم أعلم منه، والقاصد اسمه أبو بكر، فذكر القاصد أن شيخه والعلماء وأرباب الوجوه ليسوا راضين بفعل ابن عثمان ومعاداته لأهل هذه البلاد، وأن الضرورة حصلت لهم، فإن الكفار طغوا حين رأوا المسلمين يقاتل بعضهم بعضاً، وأشاروا بالصلح؛ فأجابه أربك والأمراء: وإننا نحن متوجهون حيث رسم لنا السلطان، وأنت اذهب إلى السلطان، فإن رسم بالصلح، فيكون ونحن هناك مجتمعون عليه"^(٣٠).

أي أمويو الأندلس الذين توطنوا في قرطبة، والفاطميون المنتقلون من المهديّة إلى القاهرة. إذ هي المرة الأولى التي تخرج فيها الخلافة من كنف قرش، ومن إنهاكها في صراعات بني أمية وبني عبد المطلب، إلى كنف آخر، غير عربي، علناً، ودون موارد، ودون تورية، كما حصل في السابق في العهود المتكسرة للخلفاء العباسيين.

ثانياً: العلاقة بين العثمانيين والمماليك

من الموضوعي وضع مسألة تحول القسطنطينية إلى دار الخلافة، في سياق طبيعة العلاقة بين المماليك والعثمانيين، والتعقيدات التي دفعت بتلك العلاقة إلى الصدام فالإلغاء. كانت أخبار التوسع العثماني تنتقل إلى بلاد الشام، إلى دولة المماليك، حيث كان المؤرخون يسجلون أهم أحداثها وما يصلهم منها في تراجمهم وكتبهم. ويذكر ابن إياس عن تواصل عثماني مملوكي ودي سنة (٧٩٥هـ / ١٣٩٣م)، خلال هجمة تيمورلنك على الشرق، حين "حضر إلى الأبواب الشريفة قاصد أبي يزيد بن مراد بك بن عثمان ملك الروم، على يده تقادم عظيمة للسلطان. وكان سبب مجيء قاصد ابن عثمان أنه أرسل يخبر السلطان بأمر تيمورلنك، ويحذره عن الغفلة في أمره. وأرسل يطلب من السلطان حكيمًا حاذقًا في صنعة الطب، وأدوية توافق مرضه الذي كان يشكو به، فإنه كان يشكو بضربان المفاصل. فلما وقف السلطان على مطلعة ابن عثمان، عيّن له الرئيس شمس الدين بن صفيّر، وأرسل صحبته حاملين من الأدوية التي توافق مرضه، وأرسل إليه هدية عظيمة على يد قاصد من عند السلطان"^(٣١).

ومما ذكره ابن إياس عن التواصل الإيجابي بين الطرفين، سنة (٨٥٧هـ / ١٤٥٣م)، حين "وصل قاصد ملك الروم محمد بن عثمان، يخبر السلطان بفتح القسطنطينية العظمى، وقد صنع المكاييد في فتحها، وكان الفتح في يوم الثلاثاء العشرين من جمادى الأولى من هذه السنة. فلما بلغ ذلك دقت البشائر في القلعة، ونودي في القاهرة بالزينة. ثم إن السلطان عيّن برسباي أمير آخور ثاني رسولاً إلى ابن عثمان، يهنئه بهذا الفتح العظيم، فخرج برسباي وتوجه إلى بلاد ابن عثمان"^(٣٢). ويبدو أن هذه الإيجابية استمرت، فترة من الزمن، ولم يعكر صفوها شكوى أمير التركمان إبراهيم بن قرمان، ضد محمد الفاتح، سنة (٨٥٩هـ / ١٤٥٥م)، حيث قبول قاصده بفتور، ولم يولّ العناية في مطالبه.^(٣٣) بل استمرت المراسلات بين محمد الفاتح والسلطان المملوكي، والبشائر بالفتوحات السنوية كما في سنة (٨٦٠هـ / ١٤٥٦م). ولما أشيع مرض محمد الفاتح وموته، ثم بلغ السلطان إنبال شفاؤه، فأمر بضرب الكؤوسات بالقلعة ثلاثة أيام فرحاً.^(٣٤)

ومن نتائج التنسيق بين الطرفين أن السلطان المملوكي الملك الأشرف اينال، أمر سنة (٨٦٠هـ / ١٤٥٦م) بتجريد حملة لتأديب ابن القرمان بعد إشهاره العصيان، وغزوه طرسوس وأدرنة وكولوك.^(٣٥) واستمر إرسال السفراء بين الطرفين والتواصل الإيجابي، حتى وفاة محمد الفاتح. ومما كتبه ابن طولون في مفاكهة الخلان سنة ٨٨٥

عهد بايزيد وبوادر خلاف الأبناء على السلطة من بعده. ولا يمكن الجزم بحصول تقارب مملوكي صفوي، لأن قانصوه أعاد قاصدي الشاه بعبارات قاسية بحقه، ردًا على أتاه من ألفاظٍ فاحشة في كتابه^(٤٤). وينفي هذا الخبر الروايات التاريخية حول حصول تقارب سلطوي صفوي - مملوكي كان سببًا في اجتذاب عداء العثمانيين على بلاد الشام ومصر.

ولا تظهر في التسجيلات التاريخية أية مؤشرات عن توتر هذه العلاقة بعد اعتلاء سليم الأول سلطنة بني عثمان، هذا على الرغم من تداعياتها، والتجاء السلطان أحمد^(٤٥) إلى دولة المماليك، حيث دخل إلى دمشق سنة (٩١٨ هـ / ١٥١٢ م)، قصاد من أحمد أخي ملك الروم سليم خان، "وهو بحلب ليستأذن في الامتثال في مصر"^(٤٦). وهذه الزيارة أتت في سياق الصراع الداخلي العثماني بين سليم الأول وأخيه على سدة السلطنة. ولكن يبدو أن المبالغة في استمرارية استقبال المماليك لمعارضتي السلطان سليم، حيث دخل ابن قرقد الشاب، وهو ابن أخي ملك الروم سليم خان، إلى دمشق من مصر...ومعه والدته، وكانت فرت به من عمه ملك الروم سليم خان إلى ملك الشرق إسماعيل الصفوي [الصفوي]^(٤٧)... جعلت العلاقة المملوكية - العثمانية مشدودة إلى حد ما.

وسنة (٩١٩ هـ / ١٥١٣ م)، وصلت أخبار استلام السلطان سليم الأول السلطة وفتكه بأخوته إلى القاهرة،^(٤٨) ليستمر احتضان المماليك لذرية معارضييه من السلالة الحاكمة. وقبل غزو السلطان سليم للشاه كاتب المماليك، ليحضر قاصده في ٢٣ ربيع الأول (٩٢٠ هـ / ١٥١٤ م)، طالبًا دعمه في مواجهة الشاه،^(٤٩) لتستمر المراسلات بين الطرفين دون أن يحرك قانصوه الغوري ساكنًا. ومن مؤشرات هذا التخوف والترقب المملوكي، أنه عند وصول خبر انتصار السلطان سليم على الشاه إسماعيل، "وقد ملك ابن عثمان غالب بلاد الصفوي من ممالك الشرق، فلم يرسم السلطان بدق الكوسات لهذا الخبر، وكذلك الأمراء أخذوا حذرهم من ابن عثمان، وخشوا من سطوته وشدة بأسه، لما يحدث منه بعد ذلك إلى جهة بلاد السلطان"^(٥٠).

وربما كان التراخي المملوكي سببًا في نقمة السلطان سليم الأول، لتكون ترجمة هذه النقمة طلب سليم شاه من قانصوه تسليم بلاد علي دولات لابن أخيه شاه سوار فرفض. فأمد هذا الأخير بالعسكر وكسر علي دولات في ظل سخط مملوكي على استخفاف ملك الروم.^(٥١) وتفاقت هذه السلبية في توترها حتى وقع الصدام الحاسم بين السلطان سليم ودولة المماليك في مرج دابق سنة (٩٢٢ هـ / ١٥١٦ م). ومما كتبه ابن طولون عن سير المعركة: "وفي عشية يوم السبت ثاني شعبان منها، وصل الخبر على يد يوم الأحد رابع عشره رجب الماضي...، وأنه كانت النصر أول النهار لسلطاننا، وفي وقت الظهر اشتغل عسكره بالنهب، فرجع عليهم ملك الروم بالبندق الرصاص فكسرهم. فلما رأى سلطاننا ذلك دعا بماء فشرب، وأغوى عليه، ثم سقط ميتًا بالقولنج..."^(٥٢).

وفي سنة (٨٩٦ هـ / ١٤٩٠ م)، من جمادى الآخرة، "دخل قاصد يقال أنه من عند ابن عثمان بالصلح"^(٣١)، وهو الشيخ علي الجلي، وأحضر معه مفاتيح القلاع التي استولى عليها بايزيد، وأشيع أمر الصلح.^(٣٢) وحسم أمر الصلح، سنة (٨٩٦ هـ / ١٤٩٠ م)، حين "سافر قاصد السلطان جان بلاط"^(٣٣) إلى ابن عثمان، وكان تقدمه برصة قاصد ابن عثمان^(٣٤)، ليعود سنة (٨٩٧ هـ / ١٤٩١ م)، من سلطنة بايزيد الثاني، "وقد انعم عليه، وعلى ستة أنفاره... وأنه راضي بما أراده السلطان منه"^(٣٥). ويبدو أن الأمير جام دفع ثمن هذا الصلح بخروجه من القاهرة، واستمر إرسال القصاد حتى سنة (٨٩٩ هـ / ١٤٩٣ م)، لتستمر الأمور مستقرة حتى أواخر عهد السلطان بايزيد الثاني. هذا الصلح انعكس على كتابات المؤرخين حيث بدأ ابن طولون يدرجه في افتتاحية كل سنة يتحدث عن أخبارها، حيث كتب سنة ٩٠٢ هـ: "استهلت والخليفة أمير المؤمنين المتوكل على الله عبد العزيز بن يعقوب العباسي...، وملك الروم أبا يزيد بن عثمان"^(٣٦). غير أن هذه العبارات ما لبثت أن اختفت مجددًا من تسجيلات ابن طولون.

وانعكس هذا الصلح على العلاقات المملوكية - العثمانية في تلك الفترة، حيث دخل سنة ٩٠٤ هـ "إلى دمشق وزير الملك المرحوم محمد بن عثمان، وصحبته ملكة في ثقل كبير، قاصدًا للحج، وتلقاه أرباب الدولة"^(٣٨). وسنة (٩٠٨ هـ / ١٥٠٢ م)، وصل قاصد من ابن عثمان ملك الروم، فاستقبل استقبالًا حافلًا^(٣٩) واستقبل قانصوه الغوري، سنة (٩١٥ هـ / ١٥٠٩ م)، قرقد ابن بايزيد الثاني، وقيل انه "باس يد السلطان ووضعها على عينيه"^(٤٠). وكان على خلاف مع أبيه سلطان الروم، فأقام فترة من الزمن. ثم أرسل سلطان المماليك الأشرف قانصوه الغوري، الدوادر الثاني في مصر مرسلًا إلى سلطان الروم، يترضاه على ولده الملتجئ إلى مصر حينها.^(٤١)

ومن مؤشرات العلاقة الودية، أن كل من المماليك والعثمانيين كانت يجمعهم استهداف الشاه إسماعيل الصفوي لكلا الطرفين بمؤامراته. وقد انكشفت إحدى مؤامراته لدى قانصوه الغوري، سنة (٩١٦ هـ - ١٥١٠ م)، بعد إلقاء القبض على جواسيس من الشاه إسماعيل إلى قناصل الفرنجة في مصر وبلاد الشام، وعلى أيديهم مكاتبات إلى القناصل بأن يكاتبوا ملوك الفرنج بأن يأتوا بالمرائب من البحر، وأن يزحف هو ومن معه من العساكر من البر على سلطان مصر، وعلى ابن عثمان ملك الروم^(٤٢). ويبدو أن العلاقة بدأت تتخذ مسارًا آخر مع قانصوه الغوري، حيث فتح أفق علاقاته مع الجوار الحليف والمعادي لملك الروم بايزيد، دون أن يغامر بالعلاقة الودية مع العثمانيين. إذ يحتسب ابن إياس في شهر ربيع الآخر (٩١٨ هـ / ١٥١٢ م)، أكثر من أربعة عشر قاصدًا، ومنهم قاصد إسماعيل الصفوي، وبلاد الكرج، والفرانسة، والبنادقة...^(٤٣) ولعل هذا الاستقبال يوحي بتغير مزاج قانصوه الغوري على ملك الروم، أو استباقه لتغير المزاج العثماني عليه، لاسيما في أواخر

ثالثاً: جدلية انتقال الخلافة للسلطان سليم الأول

تتعدد الروايات حول كيفية انتقال الخلافة إلى كنف الدولة العثمانية، ومن سلالة قريش والعرب إلى الترك. وتذهب التسجيلات إلى روايات عدة. ففي البداية، كان الخليفة العباسي المقيم في القاهرة يطلق الألقاب على سلاطين بني عثمان، لاسيما منذ السلطان بايزيد، حيث أطلق عليه لقب "سلطان أقاليم الروم".^(٥٣) واستمر تداول هذا اللقب حتى نهاية عهد المماليك. ثم انقلب الوضع بعد أقل من قرن من فتح القسطنطينية، لتصل موجة العثمانيين إلى بلاد الشام ومصر، وإلى عقر دار الخلافة العباسية المركزية في القاهرة، في ظل المماليك، ولتتهار مع انهيار المماليك. ومنهم من قال انتقل الخليفة العباسي إلى استانبول ثم مات دون عقب وورث العثمانيون الخلافة؛ ومنهم من قال أنه تنازل الخليفة للسلطان سليم عن الخلافة لدى دخوله إلى القاهرة؛ ومنهم من قال تنازل عنها في مسجد آيا صوفيا، وهكذا تعددت الروايات حول انتقال الخلافة.

١/٣- اللقاء بين الخليفة العباسي والسلطان سليم

كان أول لقاء للسلطان سليم بالخليفة في حلب، حيث يروي ابن الحمصي أن السلطان العثماني بعد دخوله حلب، "مسك الخليفة، ورسم عليه في حلب، ولم يمكنه من السفر إلى بلده".^(٥٤) ومما يرويه ابن طولون في مفاتيح الخان، وهو مؤرخ معاصر لتلك المرحلة، حول أول لقاء بين السلطان سليم والخليفة في قلعة حلب إثر معركة مرج دابق ٢٣ آب ١٥١٦، حيث "شاع بدمشق أن ملك الروم سليم خان دخل قلعة حلب، وتسلم المال الذي بها، ووزنه، وأرصده، وأقام بالقلعة نائباً له، قيل بحضرة الخليفة والقضاة".^(٥٥) ويبدو أن حلب دخلت بأمان السلطان سليم بعد أن دخل نائبها خير بك في طاعته. ويصح لقاء الخليفة بالسلطان سليم، لأنه كان قد رافق قانصوه الغوري في تجريدته بتاجه ابن عثمان. ومما ذكره ابن اياس: "وأما ما كان من أمر سليم شاه ابن عثمان، فإنه أقام في الميدان الذي في حلب، فتوجه إليه أمير المؤمنين، المتوكل على الله، والقضاة الثلاث وهم: قاضي القضاة الشافعي كمال الدين الطويل، وقاضي القضاة محي الدين الدميري المالكي، وقاضي القضاة شهاب الدين الفتوح الحنبلي. وأما قاضي القضاة محمود بن الشحنة [الحنفي]، فإنه هرب مع العسكر إلى الشام".^(٥٦) وعن هذا اللقاء، يذكر أن السلطان سليم سأل الخليفة عن أصله، فقال من بغداد. فقال له: "نعيدكم إلى بغداد كما كنتم".^(٥٧) فيما وبخ القضاة على فسادهم، وعدم منعهم سلطانهم من الظلم. واعتبر ابن اياس أن الخليفة والقضاة الثلاثة كانوا في الأسر عن السلطان سليم شاه في حلب، ولم يسمح لهم بالعودة إلى مصر.^(٥٨)

وتجدر الإشارة إلى: أن السلطان سليم، وعلى الرغم من لقائه الخليفة وإجباره على مرافقته، حيث اعتبره المماليك أسيراً، خطب باسمه الخطباء في قلعة حلب، باسم خادم الحرمين الشريفين، سره ذلك.^(٥٩) ويتحدث ابن طولون عن استمرار مرافقة الخليفة

السلطان سليم الأول في دخوله إلى دمشق، حيث وصل ملك الروم سليم خان بن بايزيد خان، في بكرة يوم السبت مستهل رمضان سنة ٩٢٢ هـ: "وفيه دخل الخليفة وقضاة مصر، خلا الحنفي،... وهم في حالة رثة؛ ثم نزل الخليفة داخل دمشق".^(٦٠) وحين خطب القاضي الشافعي خطبة الجمعة، خاطب السلطان سليم بألقاب عدة، من ضمنها "سلطان الحرمين الشريفين"،^(٦١) تأكيداً لامتداد سلطته إلى بلاد الحجاز، بعد سقوط حلب ودمشق وبوادر سقوط القاهرة، وبالتالي يعني ذلك انتقال السلطة الإسلامية المركزية إلى أحضان العثمانيين بما لديهم من منعة وقوة، ومن حرص على المدافعة عن التخوم شرقاً وغرباً.

ومن الملفت في تلك الفترة، أن التدوينات تشير إلى وجود خليفتين من بني العباس في فترة دخول السلطان سليم إلى بلاد الشام، بعد هزيمته قانصوه الغوري. ففي تنصيب طومان باي، أظهر أمير المؤمنين المستمسك بالله يعقوب وكالة مطلقة من ولده محمد المتوكل على الله، بأنه وكله بجميع أموره، وما يتعلق من أمور الخلافة وغيرها، وكالة مفوضة، وثبت ذلك على يد القاضي شمس الدين بن وحيش".^(٦٢) فحضر التنصيب فيما كان ولده الخليفة محمد منتقلاً قسراً مع السلطان سليم نحو دمشق.

وسنة (٩٢٣ هـ / ١٥١٦ م) لم يحصل أي تغيير لمركز الخلافة، حيث يذكر ابن طولون، استهلّت والخليفة أمير المؤمنين المتوكل على الله أبو عبد الله محمد بن المستمسك بالله أبي الصبر يعقوب العباسي، وسلطان مصر وما معها الملك الصالح طومان باي؛ وسلطان دمشق والشام والروم وما مع ذلك الملك المظفر سليم خان بن عثمان".^(٦٣) وتؤشر هذه الافتتاحية إلى غياب أي تغيير في لقب السلطان سليم، وإلى استمرار الخليفة في سدة الخلافة المركزية. وفي تلك الفترة، لم يتخذ السلطان سليم لقب أمير المؤمنين، بل لدى صلاته في الجامع الأموي إثر فتح بلاد الشام، ودخول أمير مكة والحجاز في طاعته، أضاف الخطيب لقب "خادم الحرمين الشريفين" إلى خطبته، بعد أن كان رفض تسميته بحاكم الحرمين الشريفين.

و"حضر إلى السلطان سليم شريف مكة أبا التحي ابن محمد أبي البركات للتبريك، وسلم له ما كان بيده من الآثار الشريفة والمخلفات فقبلها منه".^(٦٤) ولعل هذه التسمية كانت متداولة بشكل أو بآخر منذ انتصاره في تبريز سنة ١٥١٣ م؛ ففي مرسوم من ملك الروم في تبريز بعد هزيمة إسماعيل الصفوي، يخاطبه: "حامي الحرمين المكرمين، ... نصير الإسلام والمسلمين، ظهير أمير المؤمنين".^(٦٥)

وفي مطالعته مع طومان باي قبل معركة الريدانية، يخاطب السلطان سليم السلطان المملوكي المتحضر لقتاله، أنك مملوك تباع وتشترى، ولا تصح لك ولاية، وأنا ملك بن ملك إلى عشرين جداً، وقد توليت الملك بعهد من الخليفة والقضاة".^(٦٦) وهو في هذا الموضع لا يخرج عن عرف تشريع ملكه بعهد من الخليفة على غرار

ابن إياس أو غيره رواية عن مبايعة الخليفة للسلطان سليم أو تخليه عن لقبه، على الرغم من تفرغ موقعه من الحل والربط. وهكذا؛ حصل الانتقال التاريخي القسري لموقع الخلافة المعنوي والجغرافي، من القاهرة إلى استانبول، ولم يتغير شيء في سلطته الدينية والزمنية المفقودة. وتوضح تدوينات ابن إياس أن السلطان سليم لم يصطحبه ويرافقه إلى استانبول، على ما ورد في بعض الكتابات التاريخية المتأخرة، بل وجهه بحرًا مع ما يقارب الألف شخص، من الأعيان والقضاة والصناع وغير ذلك، فيما عاد هو براء. وقيل أن الخليفة لاقاه عند قدومه إلى العاصمة، "فلما وقعت عين الخليفة على ابن عثمان، أراد أن ينزل عن فرسه، فحلف عليه الخنكار، ومنعه من النزول إليه، وقيل أنه عظمه غاية التعظيم".^(٧٤)

ويكتب ابن طولون سنة (٩٢٤ هـ / ١٥١٨ م): "استهلت والخليفة أمير المؤمنين المتوكل على الله أبو عبد الله محمد بن المستمسك بالله أبي الصبر يعقوب العباسي، وهو قد وجه مرسماً عليه من مصر إلى إسطنبول في البحر؛ وسلطان مصر والشام وما مع ذلك ملك الروم المظفر سليم خان بن يزيد محمد خان بن محمد خان بن مراد خان بن محمد خان بن أبي يزيد".^(٧٥) وتشير هذه التسجيلات إلى انتقال الخلافة المعنوية بشخص الخليفة المتوكل من القاهرة "مرسماً عليه"، إلى كنف الدولة العثمانية في عاصمتها الآستانة، وتغيب تسمية الخليفة عن السلطان سليم، حيث يبقى بالنسبة للمسجلين في تلك الفترة، ملك الروم المظفر.

وفي شهر ذي القعدة (٩٢٥ هـ / ١٥١٩ م)، تغيرت صورة التعظيم للخليفة، ووصل قاصد من بني عثمان إلى القاهرة للحجز على أموال الخليفة ولإنصاف أولاد عمه من الأموال التي لم يصرح بها للسلطان العثماني؛ وسبب ذلك أن الخليفة بالغ في شراء الجواري، وقطع معلوم بني عمه، فشكوه للسلطان سليم، فحقن عليه، وانحط قدره عنده.^(٧٦) كما تشير التسجيلات اللاحقة، إلى استمرار إقامة الخليفة في استانبول، حيث يشير ابن طولون سنة (٩٢٦ هـ / ١٥٢٠ م)، وهو آخر عام من تاريخه "استهلت والخليفة أمير المؤمنين المتوكل على الله أبو عبد الله محمد المستمسك بالله أبي الصبر يعقوب العباسي، وهو مقيم بإسطنبول، وسلطان مصر والشام وما مع ذلك ملك الروم أبو النصر سليم خان بن عثمان".^(٧٧)

وبوضح الانتقال القسري الزركلي، وهو من مؤرخي بداية القرن العشرين، حيث كتب في موسوعته تعريفاً عن المتوكل الثالث: "المتوكل الثالث (٨٧٠ - ٩٥٠ هـ / ١٤٦٦ - ١٥٤٣ م) محمد (المتوكل على الله) ابن يعقوب (المستمسك بالله) ابن عبد العزيز (المتوكل الثاني) ابن يعقوب العباسي: آخر خلفاء الدولة العباسية الثانية في مصر. نزل له أبوه عن أعمال الخلافة سنة ٩١٤ هـ، قبل دخول السلطان سليم مصر، فلما دخلها سليم (سنة ٩٢٢ هـ / ١٥١٧ م) قبض عليه وأخذه معه إلى الآستانة، ولم يقبض على أبيه لكبر سنه، فمكث مدة في بلاد الترك، ثم أطلقه السلطان سليم قبيل

من فعل من قبله من السلاطين. وهذا مؤشر تاريخي آخر على أن السلطان سليم لم يدعي الخلافة حتى ما قبل معركة الريدانية. وبعد معركة الريدانية ٢٣ كانون الثاني ١٥١٧ م وانكسار آخر السلاطين الجراكسة طومان باي، "دخل أمير المؤمنين محمد المتوكل على الله القاهرة، وصحبته وزراء ابن عثمان... فلما دخل الخليفة من باب النصر، شق القاهرة، وقدامه المشاعليه تنادي للناس بالأمان والاطمئنان".^(٧٧) وتشير الروايات التاريخية إلى إعطاء الخليفة حينها شيء من السلطة، حيث "صار هو صاحب الحل والعقد، والأمر والنهي بالديار المصرية، وصارت أولاد السلاطين جالسة في دهاليز بيته لا يعبا بهم".^(٧٨) وصار هو من يلتجئ إليه أعيان عهد الجراكسة، وهو من يشفع بمن نجا من أمراء ومقدمي المماليك لدى السلطان سليم.

وفي الخطب التي رفعت على المنابر في القاهرة أيضاً، كان لقب السلطان هو الطاغي في تسمية سليم شاه؛ فورد على لسان الخطباء: "وانصر اللهم السلطان بن السلطان، ملك البرين والبحرين، وكاسر الجيشين، وسلطان العراقيين، وخادم الحرمين الشريفين الملك المظفر سليم شاه، اللهم انصره نصراً عزيزاً، وافتح له فتحاً ميبئاً، يا مالك الدنيا والآخرة، يا رب العالمين".^(٧٩)

ولم يشر المؤرخون المعاصرون لتلك الفترة إلى أي نوع من تسلم أو تسليم في القاهرة للخلافة بين المتوكل الثالث وبين سليم شاه. بل وجهه بحرًا إلى استانبول ليستقر في دار الخلافة الجديدة. أما في الكتابات التاريخية الغربية، ذهب البعض بالتحليل بعيداً عن الوقائع أن السلطان سليم لم يغادر مصر إلا بعد أن أخذ لنفسه كل حقوق الخلفاء في رعاية مكة والمدينة؛^(٨٠) والواقع أن الخلفاء العباسيين في تلك الفترة لم يكونوا هم أصحاب الرعاية للمركز الديني مكة، فلا قادوا رحلات حج، ولا وفروا الكسوة، ولا ختموا بختهم على تشريع حكم أشرفها. ويضيف بعض المستشرقين رواية جمعه السلطة الدينية والزمنية في شخصه دون تحديد للوقائع، وإضافة لقب الخليفة لسلطته بضمه مصر وبلاد الشام والحجاز لجغرافية دولته العثمانية.^(٨١) ولا تستند هذه الروايات سوى إلى تحليلات من قبل المستشرقين حول وضع آخر الخلفاء العباسيين المعزول من أي سلطة دينية أو زمنية، ورغبة السلطان سليم بجمع هيبة الخلفاء إلى جانب هيبتهم الزمنية على الشرق والغرب.

٢/٣ - استانبول "دار الخلافة"

في أواخر ربيع الثاني (٩٢٣ هـ / ١٥١٧ م)، أرسل السلطان سليم إلى الخليفة ليتجهز بالسفر إلى استانبول، مصطحباً معه أولاد عمه خليل أبو بكر وأحمد، وصهره محمد خاص بك، "فلما بلغهم ذلك تنكدوا أجمعين".^(٨٢) فغادر في ١٣ جمادى الأولى (٩٢٣ هـ / ١٥١٧ م)، من بولاق إلى رشيد ومنها بحرًا إلى استانبول،^(٨٣) فيما بقي السلطان سليم ليغادر براء فيما بعد إلى عاصمته. وحتى تلك الفترة، لم يذكر

ترجمة سليم خان يدعوه بلقب سلطان الروم وابن سلاطينها.^(٨٣) وفي حلية البشر، يذكر عبد الرزاق البيطار ترجمة للسلطان محمود خان.^(٨٤) ولا وجود لتسمية الخلافة في تراجمهم.

وعن عودة الخليفة إلى القاهرة، وفي يوم الخميس ١٩ ربيع الآخر (٩٢٧هـ / ١٥٢١م)، "كانت وفاة أمير المؤمنين المستمسك بالله يعقوب... وكان ولده في غائبا باسطنبول من حين نفاه السلطان سليم شاه ابن عثمان".^(٨٥) ويتبين أن الخليفة محمد المتوكل كان مقيماً في عاصمة السلطنة العثمانية حينها، وتداول مؤرخو ذلك العصر أنه كان منفياً من زاوية أن الخليفة انتقل من القاهرة منكداً عليه بأمر من سليم شاه، ووضعه في الإقامة الجبرية.

وسنة ١٥٢١م، في شهر رمضان ٩٢٧هـ، أعتق السلطان سليمان جماعة من الأسرى الذين أخذهم والده سليم إلى استانبول، وأبقى أولاد السلاطين، وجماعة من أعيان الديار المصرية، وبعض الجراكسة من المماليك والأمراء.^(٨٦) ولم يرد ذكر الخليفة محمد في العائدين إلى مصر، إذ بقي مقيماً في عاصمة العثمانيين فيمن بقي. ولا يذكر ابن إياس شيئاً عن عودة الخليفة أو بقاءه، أو عن مبايعة الخليفة للسلطان، أو عن مراسم في آيا صوفيا لانتقال طوعي أو قهري للخلافة من العباسيين إلى العثمانيين.

ويذكر أيضاً يلماز رواية عودة الخليفة إلى القاهرة سنة ١٥٢١م، بعد أن عفا السلطان سليم، ليتوفي سنة ٩٤٣هـ، ويستند في روايته إلى ابن إياس.^(٨٧) وبالعودة إلى ابن إياس تبدو الرواية غير صحيحة، لاسيما وأن ابن إياس ذكر استدعاء السلطان سليمان للخليفة من الإقامة الجبرية ولم يذكر أي شيء عن عودته إلى القاهرة. ونقل أيضاً روايات انتقال الخلافة إلى السلطان سليم في مراسم جرت في آيا صوفيا، أو في مسجد أبي أيوب الأنصاري، ويعتبر هذه الأحداث ممكنة دون أن يؤكد، فيما يستنتج أن سليم شاه أصبح خليفة منذ وصوله إلى حلب، وتسميته في الخطب بخادم الحرمين الشريفين. ولا يوجد إسناد لرواية التسليم والمبايعة بالخلافة، والمرجح أنها لا تعدو كونها استنتاجاً لحدث تسليم السلطان سليم بعض الموجودات الدينية التي كانت بحوزة المماليك في مكة والقاهرة، أي البردة والسيف والراية.

ويذهب بعض المؤرخين ومن بينهم عبد الكريم رافق إلى القول أن الخليفة العباسي عاد إلى القاهرة بعد وفاة السلطان سليم، واستمر مقيماً فيها إلى أن توفي في ١٢ شعبان ٩٥٧هـ الموافق لـ ٢٦ آب ١٥٥٠.^(٨٨) وبالعودة إلى العفو الذي منحه إياه سليمان القانوني، من الواضح أنه لم يعد مباشرة، بل في فترة من فترات حكم القانوني.

ويبدو أن السلطان سليم لم يكلف نفسه عناء إدعاء الخلافة، بل اعتمد أسلوب تشتيت السلالة العباسية الحاكمة، كما فعل العباسيون بالسلالة الأموية التي لم ينجو منها سوى عبد الرحمن الداخل. ومن جهة ثانية، أبقى ورثته موقع الخلافة شاغراً بعد وفاة المتوكل الثالث في القاهرة أو في استانبول، وبذلك تقمصوا السلطة

وفاته، فعاد إلى مصر. وأجرى له كل يوم ٦٠ درهماً فأقام إلى أن توفي فيها. وبوفاته انقرضت الخلافة العباسية في مصر وغيرها.^(٧٨) ورواية الرزكلي لها في كتابات ابن إياس المعاصر للأحداث ما يصححها، إذ يتحدث عن وضع السلطان سليم للخليفة في السجن أو المكان الذي سجن فيه، والواقع أنه وضعه في الإقامة الجبرية، ولم يعده إلى مصر. وربما اختلط الأمر على المؤرخين في بقاء المستمسك بالله، والد محمد المتوكل، في القاهرة، مما جعل البعض يرجح عودته قبل وفاة السلطان سليم. والواقع أن الخليفة محمد المتوكل، وبعد قضية خلافة مع أولاد عمه في استانبول، سخط سليم شاه عليه؛ ففي شهر (٩٢٦هـ / ١٥٢٠م)، عاد الأمير جانم الحمزاوي من استانبول بعد عفو سليم شاه عنه، فأخبر عن غضب السلطان من الخليفة، "فأخرجه من استانبول على غير صورة مرضية، وهو في غاية ما يكون من الهدلة، ونفاه إلى مكان عسر يسمى السبع قلبات، قيل أن بينه وبين استانبول سبعة أيام"^(٧٩)... وورد الخبر أن سبب ذلك خلافة مع أولاد عمه على إقطاع الخلافة ومطالبهم له بالثلث فأعرض؛ وقيل مجونه وفساده دون مراعاة لموقعه؛ وقيل خوف سليم شاه من فراره من استانبول كما فعل عدد كبير من الأعيان، والذين أعاد السلطان العثماني جزءاً منهم مكبلاً إلى العاصمة الرومية. فلما مات سليم شاه، وتولى ولده سليمان شاه السلطنة، "أحضر الخليفة من المكان الذي كان سجنه فيه والده سليمان شاه، فأحضره إلى استانبول كما كان، ورتب له في كل يوم ستين درهماً".^(٨٠) ويعني ذلك أنه بقي في استانبول، والمرجح أنه عاد إلى القاهرة في عهد سليمان القانوني.

ووقع جرجي زيدان في خطأ تنازل الخليفة عن خلافته، حيث قال عن سليم شاه: "... وطلب إلى المتوكل على الله، أن يبايعه فبايعه بالخلافة الإسلامية وسلمه الآثار النبوية، وهي : العلم والسيف والبردة، وسلم إليه أيضاً مفاتيح الحرمين، فصار خليفة وسلطاناً، وتوارث ذلك السلاطين بعده، ولا يزالون على ذلك إلى الآن. أما الخليفة العباسي، فإنه نقل إلى الآستانة وخصص له راتب لنفقاته. وقبل وفاة السلطان سليم عاد المتوكل إلى مصر وعاش فيها منفرداً إلى أن توفاه الله سنة ٩٤٥هـ".^(٨١)

وتفتقر هذه الروايات إلى الدقة، حيث لم يثبت في أي من المصادر المعاصرة للحدث، حدوث هكذا تنازل، على الرغم من تحول استانبول إلى دار الخلافة بانتقال الخليفة إليها. ولا صحة لعودة الخليفة إلى القاهرة في عهد السلطان سليم حيث بقي في الإقامة الجبرية بعيداً عن استانبول حتى تولى سليمان القانوني السلطنة. ويذهب إسماعيل ياغي إلى توجه نفي حدوث مثل هذه المبايعة، أو عن تنازل الخليفة عن لقبه، بالعودة إلى المصادر المعاصرة، ويعتبر أن الاهتمام بهذا اللقب تمّ تظهيره في فترة ضعف السلطنة العثمانية.^(٨٢) وما يؤكد ذلك، اعتياد مؤرخي العصر العثماني في تلك الفترة على تسمية السلاطين العثمانيين بسلاطين الروم. ففي البدر الطالع للإمام الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠هـ، في

تعريفه خادماً الحرمين الشريفين سجد لله شكراً وقال: "الحمد لله الذي يسر لي أن صرت خادماً للحرمين الشريفين".^(٩٠) فقد كانت الحجاز تابعة للمماليك، وعندما علم شريف مكة بمقتل الغوري، بادر بإرسال ابنه أبي نُعي بركات بن محمد إلى تقديم السمع والطاعة إلى السلطان سليم في القاهرة، وسلمه مفاتيح الكعبة، وبعض الآثار، فأقره السلطان سليم أميراً على مكة والحجاز وذلك سنة ٩٢٣هـ.

ففي يوم الأحد ١٥ جمادى الآخرة ٩٢٣هـ "حضر إلى الأبواب الشريفة ابن السيد الشريف بركات أمير مكة، وكان سبب حضوره أنه أتى ليرث ابن عثمان بمملكة مصر، وأحضر صحبته تقادم فاخرة".^(٩١) وكان حضوره بعد خروج الخليفة العباسي إلى استانبول. ثم خرج في ٤ رجب إلى وطاق السلطان سليم في الريدانية، "وأشيع أن السلطان سليم شاه، كتب مراسيم للسيد الشريف بركات أمير مكة بأن يكون عوضاً عن الباشا الذي بها، وجعله هو المتصرف في أمر مكة قاطبة. وأضاف له نظر الحسبة في مكة أيضاً، وأنصفه غاية الإنصاف"^(٩٢)... ولم يذكر ابن إياس في مدونات توصيفاً عن ما سعي تقادم فاخرة.

وظهر اهتمام سليم شاه بالموجودات، فنقلها إلى استانبول إلى قصر طوب قابي وأطلق عليها أمانات مقدسة، وضمت بردة الرسول، وسجادة الصلاة، والبيرق النبوي، وقوساً وسهماً، وحدوة فرس، وسناً من أسنانه الشريفة، وشعيرات من لحيته، وحجرًا يحمل آثار قدمه، ونسختان من القرآن الكريم، وأدوات أخرى للأنبياء والصحابة. وخصصت الدولة قوة عسكرية من أربعين فرداً لحراسة هذه التركة التي دُعيت أمانات مقدسة.^(٩٣)

والواقع أن بعض المؤرخين خلطوا بين تسليم الأمير بركات لهذه الموجودات للسلطان سليم استانبول، وبين لقائه بالخليفة. وإذا كان نقل الموجودات إلى دار السلطنة يعبر عن مبايعة وتبعية، إلا أنه لا يعبر بالضرورة عن تسمية السلطان بالخليفة. فالموجودات كانت بحوزة الأمير بركات ولم يكن الخليفة في عصره، بل أميراً تابعاً لسلطان مملوكي يحتضن خلافة بعيدة عن السلطة الدينية والزمنية. من جهة ثانية، لا شك أن نقل الموجودات أعطى الدولة العثمانية في زمن السلطان سليم زخماً دينياً، دفع بعض السلاطين من بعده إلى تظهير لقب الخلافة، حتى أصبحت لصيقة للسلطان عبد الحميد الثاني الداعي إلى جامعة إسلامية في وجه الزحف الغربي على السلطنة المتهالكة.

ودرج السلاطين فيما بعد على الحفاظ على لقب "خادم الحرمين الشريفين، أو "حامي حى الحرمين الشريفين". وأوقف السلاطين أوقافاً على الأماكن المقدسة في الحجاز، و"كانت إيراداتها تصب في خزانة مستقلة بالقرص السلطاني تُعرف باسم حرمين دولابي".^(٩٤) وضاعف السلطان الصرة التي كان يبعثها والده إلى الحجاز، وكان أول أمين للصرة يعين من قبل سليم الأول الأمير "مصلح الدين" وقد أشرف بنفسه ومعه قاضيان مصريان بتوزيع

الدينية والزمنية للعالم الإسلامي بعد إحيائها في شخص السلطان. وذلك، في محاولة لفرض أمر واقع في تسلمهم سدة الخلافة، كونهم الأقوى على خريطة العالم الإسلامي آنذاك، والمدافعين عن تخومها الغربية والشرقية، وورثة القوة التي أسقطت القسطنطينية والتي بنت حاجزاً متحركاً إلى الأمام في أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى، ناقلاً الفرنجة في حروب هجومية في الشرق، إلى حروب دفاعية في عقر دارهم.

فوفق بعض المصادر، يبدو أن أحد أخوة الخليفة انتقل قسراً إلى المدينة، في إجراء اعتمده العثمانيون لتثبيت أرومة الخلافة، والإيحاء بأن السلطان سليم الأول، بات بحكم الخليفة لغياب الوريث الشرعي. فمما رواه الأنصاري في تحفة المحبين: "أخبرني بعض الثقات أن السلطان سليم خان لما افتتح مصر المحروسة سنة ٩٢٢هـ وجد بها الخليفة المستمسك بالله العباسي فطلبوا السلطان سليم خان على جاري عاداتهم من إبقائهم في منصب الخلافة ويكون الأمر كذلك. فأبى السلطان سليم خان وتسلم من غير خليفة، فبطلت الخلافة العباسية الصورية من يومئذ؛ فيقال: إن الخليفة المذكور طلب من السلطان المذكور أن يأذن له بأن يسكن المدينة، وأن يعينه بشيء من الدراهم فأذن له بذلك، وأعانه على ما هنالك، فلم يتيسر له المسير إلى المدينة المنورة فأذن لبعض أولاده أن يسكن المدينة فقبل، وهو الشيخ عبد الوهاب وأولاده".^(٩٥)

وبوفاة الخليفة، لم يبق السلاطين العثمانيون على ما جرت العادة أيام المماليك باختيار خلف لهم، الأمر الذي جعل الخلافة العباسية في حكم المنتهية، ليبدأ السلاطين العثمانيون على تقمص السلطة الزمنية والدينية، والإيحاء والتصريح أحياناً عدة بصفة الخلافة، أو بصفة السلطان المؤيدة لخلافته.

٣/٣- العلاقة مع مكة المكرمة:

لم يكن العثمانيون منذ بداية عهدهم بعيدين عن العاصمة الدينية مكة، بل كان ارتباطهم الوجداني بها يغدو متيناً يوماً بعد يوم. فبإدراكه بايزيد بتجهيز الصرة لأهل مكة، وسار على نهجه السلطان محمد الأول (جلبي) سنة ٨١٦ هـ / ١٤١٢م. وكذلك قام مراد الثاني طيلة مدة حكمه بإرسال صرة نقدية ذهبية إلى مكة والمدينة والقدس، كما أوقف حاصلات قرى منطقة "باليق حصارى" أي قلعة باليق من أعمال "أنقرة" على مكة المكرمة. وأرسل محمد الفاتح نصف الصرة إلى المدينة المنورة والنصف الآخر إلى مكة المكرمة، مع مراعاة أن تصل هذه الصرة مع الكسوة إلى مكة المكرمة في عيد الأضحي. كما تنافس العثمانيون في تأسيس الأوقاف والمباني الخيرية، وإنشاء المطاعم السلطانية لإطعام فقراء الحرمين وطلبة العلم والمسافرين.

وعندما دخل السلطان سليم بلاد الشام ومصر سنة (٩٢٣هـ/ ١٥١٧م)، حرص على تظهير علاقته الوجدانية، بمكة والحجاز القاعدة الدينية المقدسة لبلاد المسلمين. فكان لقب خادم الحرمين الشريفين محبباً إلى قلبه. فلما دخل حلب، وسمع الخطيب في

خان وحتى سليم الثاني، ولا يرد في أي من أسمائهم لفظ خليفة أو أمير المؤمنين، بل لقب سلطان.^(٩٨) وفي سلطنة ١٣٠٥، يرد جدول للسلطين وتاريخ توليهم، وليس من ذكر لكلمة خليفة أمام أي سلطان منهم.^(٩٩) بينما وفي ذيل الجدول، يوضع اسم السلطان الحالي، مع عبارة، "أيد الله خلافته إلى آخر الدوران".^(١٠٠)

ويبدو أن أسباب تظهير لفظة الخلافة تعود إلى ترهل السلطة الزمنية في الدولة العثمانية، وبداية تهالكها، وبداية النقمة في اثنياتها وقومياتها ومذاهبها. فكانت دعوة الخلافة سلاخاً ذو حدين: إرهاب الغرب، وللملة أشنات الشرق. ويذهب المنشاوي إلى ذات التوجه من أن لقب الخلافة لم يعمم إلا في أواخر القرن الثامن عشر، لأسباب سياسية في مواجهة أطماع الدول الأوروبية.^(١٠١)

إضافة إلى ذلك، ظهرت موجة تأريخ مواكبة لدعوة السلطان عبد الحميد إلى جامعة إسلامية لمناهضة الدعوات القومية، فألصقت مسمى الخلافة بالسلطين العثمانيين إما مباشرة وإما بشكل غير مباشر. ففي المراجع المتأخرة، يروي محمد فريد في تاريخ الدولة العلية، رواية أخرى، توحى بالانتقال السلمي للخلافة، بين المتوكل الثالث والسلطان سليم حيث يقول: "ومما جعل لفتح وادي النيل أهمية تاريخية عظيمة، أن محمد المتوكل على الله، آخر ذرية الدولة العباسية [أين اختفت باقي الذرية؟!] الذي حضر أجداده لمصر بعد سقوط بغداد مقر خلافة بني العباس في قبضة هولاءو خان التتري سنة (٦٥٦هـ / ١٢٥٨م)، وكانت الخلافة في مصر اسماً، تنازل عن حقه في الخلافة الإسلامية إلى السلطان سليم العثمانيين وسلمه الآثار النبوية الشريفة وهي البيرق والسيوف والبردة، وسلمه أيضاً مفاتيح الحرمين الشريفين، ومن ذلك التاريخ صار كل سلطان أميراً للمؤمنين وخليفةً لرسول رب العالمين، اسماً وفعلاً".^(١٠٢)

ويذهب إبراهيم بك حليم في التحفة الحليمية إلى ذات التوجه، إذ حين يتحدث عن ولادة السلطان عثمان الأول سنة ٦٥٦هـ يقول: "ومن المصادفات الغريبة أن مولد هذا السلطان كان قبل انقراض الخلفاء العباسيين في بغداد بسنة واحدة".^(١٠٣) وهو يبرر لشرعية الخلافة العثمانية تاريخياً والتي يسميها صراحةً في بداية كتابه: "هل في هذا العصر موجود خليفة أحق من السلطان المعظم بالطاعة له وتحريم مخالفته".^(١٠٤) ويدعو في التحفة إلى الالتفاف على الخليفة العثماني: "وأما واجبات الرؤساء والحكام فهي اتحادهم وانضمامهم على بعضهم، لإيجاد القوة المترتبة عليها حفظ بلادهم، واتحاد الجميع مع أكبرهم، شأناً وأقواهم عملاً، وهو الخليفة الأعظم سلطان الدولة العلية".^(١٠٥)

ويقول في التحفة الحليمية: "وفي أثناء الحروب، حصلت تعديت كثيرة من أوروبا على روملي، فأخذ السلطان سليم المتوكل على الله آخر الخلفاء العباسيين بمصر معه، وعاد للأستانة".^(١٠٦) ويعود السؤال إلى الإلحاح، لماذا اعتبر آخر الخلفاء العباسيين، وهل كانت السلطان سليم الأول خليفةً، في ذلك العصر، أم هو تبرير تاريخي لتسمية ظهرت فيما بعد.

الصرة على مستحقها في مكة والمدينة. وهو أول من رتب صدقة الحب، واشترى من ماله أرضاً في مصر وجعل محصولها لذلك. وكذلك أول من قام بكسوة الكعبة من آل عثمان من ماله الخاص.

ليس هذا فحسب؛ بل جعل السلطان سليم للحجاز امتيازات مالية، فلم تكن تدفع ريعاً سنوياً للسلطنة، بل كانت تتلقى دعماً مالياً من الخزانة المصرية، إضافة إلى الصرة والدعم المادي والهبات الأخرى. وخلال دخوله بلاد الشام سنة ١٥١٦م، تعطل مكب الحج، فكان أول ما فعله بعد انتصاره على المماليك، إرساله مكب الحج. ففي ١٧ شوال (٩٢٣هـ / ١٥١٧م)، خرج المحمل الشريف من القاهرة، برعاية عثمانية، وقد قرر ابن الدميري قاضيًا له.^(٩٥) وعند وصول وفد الحج في ذي الحجة سنة ٩٢٣هـ، "قرئت ربعة بالمسجد الحرام للخندكار [السلطان سليم] حضرها الأمراء والقضاة. وفي ليلة الاثنين. قرئ مواد للخندكار الملك المظفر أبو الفتوحات سليم خان ابن عثمان".^(٩٦) وإذا ترك الحدث التاريخي للتأويل، قد يذهب بعض المؤرخين باتجاه إدعاء السلطان سليم الخلافة من خلال نقل الموجودات المقدسة ومن خلال تسييره قوافل الحج إلى الحجاز، إلا أن الواقع التاريخي يؤكد نقل الموجودات، وتسيير قوافل الحج، والاحتفاظ برابط وجداني وديني مع الأماكن المقدسة، ولا يؤكد إدعاء السلطان سليم ولا للحظة بالخلافة.

٤/٣- مسمى الخلافة في الفترة العثمانية:

لم تظهر لفظة الخلافة لصيقةً بتسميات السلطين العثمانيين إلا في أواخر القرن التاسع عشر، وما تؤكد المصادر أن العثمانيين، بعد تقاطع عالمهم السياسي والجغرافي مع البلاد العربية، ومع محوهم سلطة المماليك في القاهرة، والتي كانت تعتبر قاعدة الدولة الإسلامية ودار الخلافة المتبقية من نكسة بغداد، لم يسعوا بشكل واضح لمخالفة الأعراف في استضافة السلالة العباسية الحاكمة صورياً، واعتبارها مصدر لتشريعهم. غير أن الاختفاء المريب لتلك السلالة بين استانبول والقاهرة، فتح أبواب التأويلات على أن العثمانيون، لاسيما منذ السلطان سليم ثم سليمان، صادروا الخلافة ضمناً وفككوا أواصرها، بإبقائهم موقع الخلافة شاغراً دون تولية وريث بعد وفاة الخليفة. وما زاد هذا التماس بين الخلافة والعثمنة، لجوء بعض السلطين إلى التصريح بها علانية في حوارهم مع الغرب الأوروبي أو مع الشرق الصفوي.

ويورد بعض المؤرخين المعاصرين موضوع اعتبار السلطان سليم أول خليفة من بني عثمان، كنتيجة تحليل أو استنتاج دون الرجوع إلى المصادر المعاصرة. فمما أورده جرجي زيدان مثلاً: "هو السلطان التاسع من سلطين آل عثمان، وهو أول خليفة منهم لأن السلطين قبله لم يكونوا خلفاء، وهو أول من بوع بالخلافة كما سيجيء، وأصبح السلطين بعده خلفاء أيضاً أي أن كلاً منهم سلطان وخليفة أي له السلطان السياسية والدينية".^(٩٧)

وما يلفت الانتباه، وبالعودة إلى الوثائق العثمانية، وفي سلطنة ١٢٨٦، يرد جدول بأسماء السلطين العظام السابقين، منذ عثمان

وأصر العثمانيون على تضمين إحدى الوثائق الرسمية ما يشير إلى لقب الخليفة، ما ورد في معاهدة كجك قينارجي مع روسيا ١٧٧٤م، في عهد السلطان سليم الثالث (١٧٧٤ - ١٧٨٩)، التي نصت على جعل مسلمي بلاد القرم تحت السيادة الروحية العثمانية. وفي عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ - ١٩٠٩) الذي تبني مشروع الجامعة الإسلامية، وأطلق على نفسه لقب "الخليفة العثماني". وحرص على تضمين الدستور العثماني الصادر في ٢٤ كانون الأول ١٨٧٦م، مصطلح الخلافة؛ فوفق المادة الثالثة: "إن السلطة السنية العثمانية الحائزة على الخلافة الكبرى الإسلامية تكون لأكبر أولاد سلالة آل عثمان بحسب الأصول القديمة. والمادة الرابعة: إن حضرة السلطان حسب الخلافة هو الحامي لدين الإسلام وهو ملك جميع التبعة العثمانية وسلطانها".^(١١١)

وعبد الحميد الثاني نفسه هو الذي كتب في مذكراته: "ولكن الدول الكبرى التي تحكم شعوباً مسلمة عديدة في آسيا، مثل انكلترا وروسيا، ترتعد من سلاح الخلافة الذي أحمله... قررت استخدام قوتي كخليفة في وحدة بلادي وأمنها، كما قررت العمل على سلامة أختونا في الدين في الخارج ضد كل احتمال..."^(١١٢)

ودرج المؤرخون المتأخرون على اعتبار الخلافة العثمانية هي الخلافة المركزية في العالم الإسلامي، وحتى المستشرقون اعتبروا في توصيفهم شكل الحكم العثماني، أنه نظام أبوي ذكوري، يجمع السلطان في شخصه السلطة الزمنية والسلطة الدينية. ويسانده في إدارة السلطة الزمنية وزيره الأول، كما يسانده في إدارة السلطة الدينية شيخ الإسلام أو المفتي؛ وهما في الصف الثاني من هرمية السلطة.^(١١٣)

من هنا، ما يبدو واقعاً، أن الخلافة انتقلت جغرافياً إلى الآستانة في رحلتها التاريخية من المدينة إلى مكة فدمشق، فبغداد، فالقاهرة. وتؤكد الفرضية التاريخية من أن العثمانيون لم يحافظوا على استمرار العائلة العباسية معنوياً في هذا الموقع المفرغ من السلطتين الزمنية والدينية، بل صادروها ليتقمصها السلطان العثماني، وليحول استانبول إلى دار الخلافة، بحجة غياب آخر خليفة من دون وريث شرعي. ما ذكره المرادي في تراجمه عن أعيان القرن الثاني عشر الهجري، والذي أنهاه سنة ١٢١١هـ، في حديثه عن فتح الله الحلبي، قوله: "ولد بحلب وذهب إلى الروم إلى قسطنطينية دار الملك والخلافة".^(١١٤)

رابعاً: الخلافة العثمانية – استثناء تاريخي

وفق الروايات التاريخية، لم يحصل أي تسلم أو تسليم بين آخر الخلفاء العباسيين في القاهرة، محمد المتوكل الثالث، وبين السلطان سليم. ويبدو أن المراسيم التي تحدث عنها بعض المؤرخين دون أي إسناد، لم تكن سوى نوعاً من تفخيم وتعظيم لقوة سليم شاه، والاعتراف بسلطته التي شملت العالم الإسلامي، وقاعدته الدينية في مكة، وقاعدته الزمنية في القاهرة ثم استانبول؛ بل

وما يدل على استعمال المؤرخين ادعاء العثمانيين الخلافة، ما ذكره محمد فريد في تاريخ الدولة العلية، عن تسلم السلطان سليمان القانوني سدة حكم بني عثمان، فيقول: "وفي صبيحة ١٧ شوال، جرت مراسم المقابلات السلطانية، فوفد الأمراء والوزراء والأعيان يعززون السلطان بموت والده، ويهنئونه بالخلافة في آن واحد..."^(١٠٧) ويؤكد هذا الادعاء، بإبلاغه كافة الولاة وأشراف مكة والمدينة توليته عرش الخلافة، وربما كان خطابه سبباً في تجرؤ جان بردي الغزالي حاكم الشام على القيام بثورة فاشلة ضده بعد أن فشل في استمالة عامل مصر خير بك.^(١٠٨)

وما ذكره المؤرخون المتأخرون فيما بعد تسميات متعددة، لم يطلق على أي منها خليفة، بل سلطان أيد الله خلافته، أو كما خاطب سليمان القانوني فرنسيس الأول سنة ١٥٢٥: "أنا سلطان السلاطين، وبرهان الخواقين، متوج الملوك ظل الله في الأرضين... أن السلطان سليمان..."^(١٠٩)

وتورد رواية أخرى في المختار المصون من أعلام القرون، وفي فترة تولي أحمد باشا الطاغية، وهو من خواص السلطان سليم، ولاء السلطان سليمان نيابة مصر، فأراد الانفراد بها، ففي ٦ ربيع الثاني ٩٣٠هـ، استدعى "القضاة وابن الخليفة في بيت طراباي وطلب منهم المبايعة على السلطنة".^(١١٠) وليس هناك توضيح من هو ابن الخليفة، وهل المقصود ابن المستمسك بالله، أم ابن المتوكل الثالث؟ وهي رواية تثير التساؤل من ناحية ثانية، إذا كان ابن الخليفة، فلماذا لم يبايع بالخلافة فيما بعد وفاة المتوكل؟ وإذا كان هو المتوكل، فلماذا رفع عنه بعض المؤرخون المعاصرون له، صفة الخليفة؟

واختلف المؤرخون في توقيت وفاة الخليفة في القاهرة، فمنهم من جعلها سنة ٩٣٤هـ، أو ٩٤٣هـ، أو ٩٤٥هـ، ومنهم ٩٥٠هـ؛ ما يؤكد الالتباس الحاصل في نهاية الخليفة العباسي. وما يذهب إليه بعض المسجلين من أن الخليفة مات من عقب، كان تبريراً لاستلام السلطان العثماني الخلافة. والسؤال، هل كان الخليفة العباسي المتوكل، آخر فرد على قيد الحياة من آل العباس؟ وهل كانت الخلافة حكراً على الأبناء دون الأخوة والأقرباء وفق النظام الأبوي؟ أين ذهب أولاد عمه الذين اصطحبهما إلى استانبول؟ ولماذا لم يقيم السلطان العثماني بتولية أحد أقربائه على عادة من سبقهم من المماليك؟

ودرج فيما بعد السلاطين العثمانيون على تمتين هذه القيادة الروحية والزمنية للعالم الإسلامي، لتظهر جلية في عهد عبد الحميد الثاني، الداعي إلى الجامعة الإسلامية. فأصبحت الدولة العثمانية بسلطنتها حريصة على إظهار تمسكها بمسعى الخلافة، وفي هذا السياق اتخذ السلطان أحمد الثالث (١٧٠٣ - ١٧٣٠) لقب "خليفة جميع المسلمين" في معاهدة وقعها مع نادر شاه الأفشاري حاكم بلاد فارس في تشرين الأول ١٧٢٧م.

مقارنتها بالخلافة المركزية المحيطة بكافة أقاليم الدولة العربية والإسلامية، والمرسمة لحدودها، والمدافعة عن تخومها. (٣) بعد أن اختفت الخلافة العباسية في القاهرة، بموت الخليفة أولاً، وبثشتت أسرته ثانياً، وبعدم تولية العثمانيين خليفة يرثه من أبنائه أو أقربائه ثالثاً، انتقلت الخلافة المصرح بتسميتها على لسان بعض السلاطين وعلى لسان السلطان عبد الحميد الثاني تحديداً، من العرب، ومن قريش قبيلة الرسول، إلى العرق المغولي، في حدث يعتبر استثناءً تاريخياً لم يحدث قط. إذ إن السلاجقة، وفي احتضانهم للخلافة في بغداد، وفي تحرير الخليفة من قبضة بني بويه، سعوا للتقرب من السلالة الحاكمة بالمصاهرة، دون أن يجزؤوا على نعت أنفسهم بالخلفاء. وبذلوا في ذلك جهوداً مضيئة لم تسفر عن نيلهم مطلبهم. ما أرساه العثمانيون كاستثناء، هو عدم تقرّبهم من الخليفة، بل على العكس استبدلوا وجوده بوجودهم، متجاوزين الأعراف الإسلامية، وما كان متناقلاً على لسان الفقهاء حول أن الخلافة لا تصح إلا في قريش.

(٤) ما يسجل للعثمانيين في هذا المجال، هو إعادة إعطاء الخلافة القدرة على الحل والربط، وبالتالي إعادة تلازمها مع مفهوم الإمامة الدينية والزمنية، فالسلطان العثماني، بادعائه الخلافة، وبممارسته سلطة زمنية ودينية على الأقاليم، أعاد الحياة للخلافة في شخصه، وأكسبها من جديد بعداً تاريخياً في هرمية السلطة. وهو حدّث في الهرمية الإسلامية، وفي شكل الحكم، بعد أن فوّض سلطته الزمنية للصدر الأعظم، وسلطته الدينية لشيخ الإسلام، محتفظاً لنفسه، بما لديه من قداسة في نظام ثيوقراطي، بحق النقض، والحل والربط.

خاتمة

ما يستخلص من هذه الرحلة البحثية حول انتقال الخلافة إلى بني عثمان وجدليتها، أن اللقاء بين الخليفة والسلطان سليم شاه، حدث في خلب ثم انتقل معه قسراً إلى القاهرة. وعلى الرغم من أنه وعد بعودته إلى سدة الخلافة في بغداد، إلا أنه وجّه قهراً إلى استانبول حيث بقي إلى حين وفاة السلطان سليم. والواقع أنه مُنع من الإقامة في استانبول أيضاً بفضل إجراءات عقابية قام بها السلطان بحقه. إذا كان الخليفة العباسي انتقل قسراً إلى استانبول، فما قيل عن تسليمه الخلافة إلى السلطان سليم الأول في مراسم تمت في مسجد آيا صوفيا، لم يصح تاريخياً، ولو صحّ في زمن السلطان سليمان لربما كان قهراً، على الرغم من أن أي من المصادر التاريخية المزامنة لولاية سليم شاه ذكرت شيئاً من هذا. ولم ترد تدوينات عن إدعاء السلطان سليم الخلافة مباشرة وعلناً، بل كل ما ورد هو سخطه على الخليفة، ووضعه في الإقامة الجبرية. وهذه الحال كانت تحدث أيام المماليك وما قبلهم بعد أن فقد الخليفة العباسي السلطة الزمنية والدينية، ولم يبق من وجوده

وتكريمه كونه المدافع عن التخوم والمرسم لحدود الدولة الجديدة المتجاوزة مضيق البوسفور والدردنيل، والمتجاوزة للمرة الثانية منذ الفتوحات الإسلامية لبلاد فارس، حيث لا يعتبر مجرد تسليم بعض الموجودات المقدسة الموروثة من عهد النبوة والخلافة الراشدة، إشعاراً بتسليم الخلافة، لاسيما وأنه حافظ على وجود الخليفة في عاصمة السلطنة العثمانية. وبالنظر إلى أن المصادر التاريخية لا تذكر شيئاً عن تنازل الخليفة، أو إجباره على التخلي عن لقبه لصالح السلطان سليم، ولا تذكر بالتالي سوى تأثير السلطان سليم بمنحه لقب خادم الحرمين الشريفين، لا يمكن تأكيد حدوث هذا الانتقال من سلالة العباسيين إلى العثمانيين. ما يسجل في هذا السياق، سخط السلطان على الخليفة، فوضعه في الإقامة الجبرية، في حدث لا يعتبر غريباً، لاسيما وأن الخلفاء العباسيين في القاهرة تعرضوا لمثل هذا الإجراء على يد السلاطين المماليك، بعد أن حافظ هؤلاء على وجود الخلافة المعنوي لمنحهم السلطة الشرعية في العالم الإسلامي، دون أن يكون لهذه الخلافة صفة الإمامة الدينية أو الزمنية.

ويبدو أن انتقال الخلافة حدث بعد وفاة السلطان سليم شاه، وبعد تسلم ابنه سليمان، وهو الذي كما روي في المدونات أخرج الخليفة من الإقامة الجبرية، وأعادته إلى استانبول موظفاً لديه يتقاضى ستين درهماً في الشهر، ولم يسلمه منصباً ولا جعل له سلطة لا دينية ولا زمنية. وعلى الرغم من ذلك، يمكن تسجيل النقاط التالية في هذا الانتقال التاريخي، بل هذا الاستثناء التاريخي في انتقال الخليفة العباسي إلى استانبول، ثم اختفاء ذكره ووفاته دون أن يكلف العثمانيون أنفسهم لاختيار خليفة غيره، وقد تشتت الأسرة العباسية المتبقية بشكل مرّيب:

(١) تعتبر الخلافة العثمانية كتسمية تراكمت زمنياً بفضل أداء بعض السلاطين، خلافة مركزية بعد أن انتقل الخليفة العباسي إلى كنفها. وبما أن السلطان هو صاحب الحل والربط، وهو المدافع عن التخوم، وهو صاحب الإدارة في الأقاليم الإسلامية، يعني ذلك، أنه صاحب السلطة المركزية في العالم الإسلامي، بعد أن تلاشى دور بغداد والقاهرة، بل بعد أن أصبحت فقدت مكة، منطلق النبوة والفتوحات، دورها القيادي والريادي، ليصبح والها معتاشاً على فرمانات تشرع بقاءه في سدة خدمتها الدينية.

(٢) يعتبر الانتقال من القاهرة، أي العالم العربي المعروف آنذاك، إلى استانبول استثناءً تاريخياً، من زاوية أنه للمرة الأولى في التاريخ، تنتقل قاعدة الخلافة المركزية إلى بلاد الروم، وبالتحديد إلى عاصمتها السابقة القسطنطينية. فمع العثمانيين مدت الخلافة الإسلامية ظلالها على الشرق متجاوزةً تبريز والحدود التقليدية لفارس، ممتدة في بلاد العرب باتجاه المحيط الهندي، مختربةً أوروبا إلى أسوار فيينا. وصحيح أن خلافة قرطبة الانفصالية توطنت في أوروبا أيضاً إلا أنه لا يمكن

الملاحق

ملحق رقم (۱)

مخطوطة المنح الرحمانية في الدولة العثمانية، تركيا-إستنبول-

مكتبة جامعة إستانبول (A1105)، ١٠٣ أوراق، ورقة ١٩



ملحق رقم (۲)

صفحة ٢٧ من سلنامة ١٢٨٦

٦٦	٢٨	١١٥٩ قواخ ١١٤٣	١١١٥ س	١٠٨٤	سلطان غازي احمد خان ثالث بنو قوسنده والده تره مدفوئد سنه ٥٠
٦٠	٣٥	١١٦٨ ص ٣٨	١١٤٣ س ١٥	١١٠٨	سلطان محمود خان غازي پدر لوی سلطان مصطفی خان تره بنو قوسنده پدر
٦٠	٣	١١٧١ ص ١٦	١١٦٨ ص ٢٨	١١١٠	سلطان جهان خان ثالث برادر لوی سلطان محمود خان چند مدفوئد
٥١	١٦	١١٨٧ س ١	١١٧١ ص ١٦	١١٢٩	سلطان مصطفی خان ثالث بجای معمری سلطنت پدر مدفوئد
٦٦	١٦	١٢٠٢ س ١٣	١١٨٧ س ١٠	١١٣٧	سلطان عبدالحمید خان غازي بنو قوسنده بنو محمد رسر برتر تره زنده مدفوئد
٤١	١٩	١٢٢٣ ق ١٢٢٣	١٢٠٢ س ١٣	١١٧٥	سلطان غازي سیم خان ثالث پدر لوی سلطان مصطفی خان تره بنو قوسنده مدفوئد
٣٠	١	١٢٢٣	١٢٢٣ س ٢١	١١٩٣	سلطان مصطفی خان رابع پدر لوی سلطان عبدالحمید خان تره بنو قوسنده مدفوئد
٥٥	٣٢	١٢٥٥ س ١٩	١٢٢٣ س ٤	١١٩٩ س ١٣	سلطان غازي محمود خان رابع پدر لوی فرزند تره بنو قوسنده مدفوئد
٣٩	٢٢	١٢٧٧ س ١٧	١٢٥٥ س ١٩	١٢٣٨ س ١٤	سلطان غازي عبدالحمید خان سلطان سلیم خان جو زنده تره مخصوصا پدر مدفوئد

السلطان ابن السلطان السلطان عبدالعزیز خان ابن السلطان
الغازي محمود خان ایداد خلافت الی آخر الذلوران افندو حضرت لوی
بیگ ابیکور قوق بیگ سید شیخ عثمان شرفکمال او بن بشیر بیگ بیگ ابن
والسعود پیرایه بخش وجود او لوب بیگ ابیکور پیش بدی سنه سی
ذی الحجه انک او بنیجه الی کوفی کمال اقبال وشو کله سر براری خلافت
ودر هیم پیرایه سلطنت او مشل در جناب ربنا لانام الی یوم القيام
سر و سلطنت شاهانه زنده برد و ارا بیبه
آمین

سوى البركة، والحجة القانونية في إقناع الناس بتولية سلطان هنا، وآخر هناك.

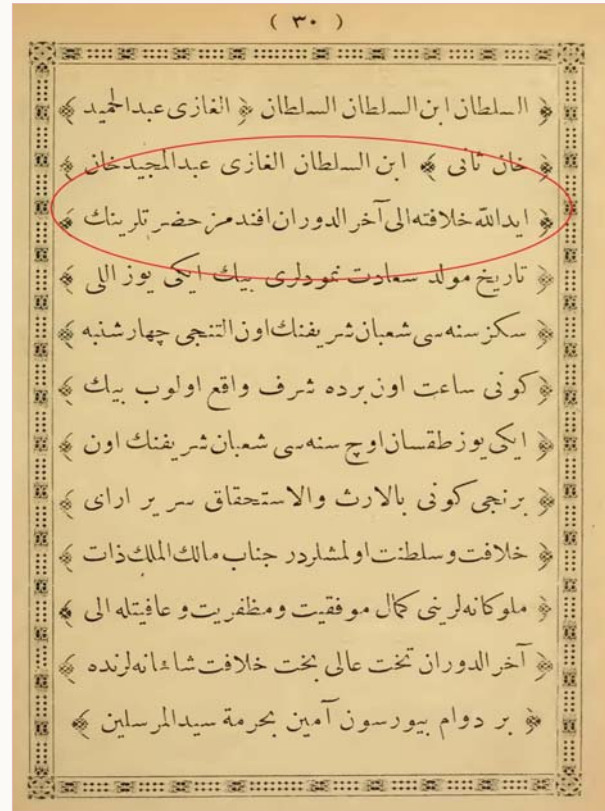
وما تؤكد المصادر المعاصرة للحدث، أن السلطان سليم شنت الخلافة العباسية. وأبقى سدة الخلافة شاغرة دون تعيين خليفة من ورثة المتوكل الثالث، فيما أوحث الكتابات التاريخية التي حاولت شرعنة خلافة بني عثمان، أن الخليفة مات دون عقب، فيما تذكر المصادر والتراجم وجود أبناء وأولاد عمومة وسلالة اختفى ذكرها بشكل مربب بين استانبول والقاهرة.

وما يثير الريبة في التسجيلات التاريخية، اختفاء ذكر الخليفة المقيم في استانبول، والالتباس الواقع في عودته أو عدمها إلى القاهرة، بل الالتباس الواقع في تاريخ وفاته وموقعها. هذه الالتباسات تدفع إلى الشك بأن العثمانيين ضلعوا في إخفاء الخلافة العباسية أو تغييرها تدريجيًا، بهدف سيطرتهم على السلطة الدينية والزمنية. وما يؤكد ذلك، عدم ذكر التسجيلات شيئًا من تولية خليفة جديد بعد وفاة محمد المتوكل الثالث.

وإذا كان السلطان سليم اكتفى بلقب خادم الحرمين الشريفين، إلا أن ورثته الذين خلفوه فيما بعد، تعاطوا بمنطق الخلفاء، وصرح بعضهم بذلك، حتى بدا اللقب واضحاً دون ريبة في عهد السلطان عبد الحميد الداعي إلى جامعة إسلامية. والواقع واحد: اختفت خلافة بني العباس بين القاهرة وإستانبول، وتشتت سلالتها، وادعى السلاطين العثمانيون الخلافة، إن لم يكن مع السلطان سليم، فمع باقي السلاطين من سلالته. ولعل ادعاء الخلافة في بني عثمان، واعتبار دار الخلافة في الآستانة استثناء تاريخي. فإن لم يكن السلطان سليم قد ادعى الخلافة كما ذهب بعض المؤرخين المتأخرين، فالواقع أن معالم المبايعة بدأت تظهر في عهد سليمان القانوني الذي حول الخليفة من صاحب إقطاع إلى موظف يقبض راتبه من السلطان. وباختفاء الخليفة بين عودته إلى القاهرة ووفاته هناك وعدمها، وكف العثمانيون عن تولية خليفة جديد بعد محمد المتوكل الأول، معنى ذلك أن الخلافة انتقلت، وإن لم يكن تصريحاً إلى شخص السلطان العثماني ولو ابقى على لقبه. فقد درج السلاطين فيما بعد على إلحاق عبارة "أيد الله خلافته"، بل استعمل البعض منهم لفظة "خليفة"، حتى ظهرها عبد الحميد الثاني جلية في مواجهة الطورانية والقومية العربية.

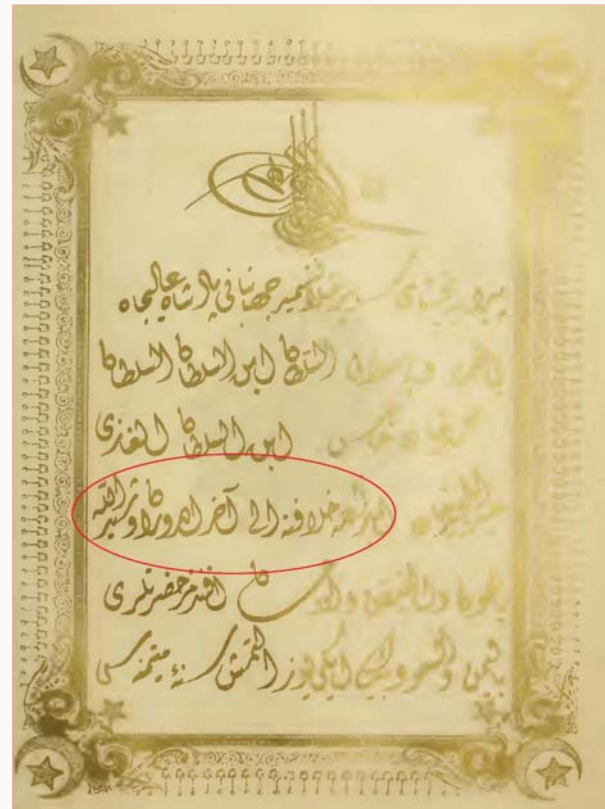
ملحق رقم (٣)

صفحة ٣٠ من سلنامة ١٣٠٥



ملحق رقم (٤)

صفحة ٤٣ من سلنامة ١٣٢٧



الهوامش:

- (١) لسان العرب.
- (٢) القاموس المحيط.
- (٣) كتاب العين.
- (٤) محمد بن أحمد ابن إياس، المختار من بدائع الزهور في وقائع الدهور، مطابع الشعب، ١٩٦٠، ص ٨١.
- (٥) ابن إياس، بدائع الزهور، المصدر نفسه، ص ٨٤. راجع أيضًا: عبد الرحمن ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، دار الفكر، ٢٠٠٠، الجزء الخامس، ص ٤٤١.
- (٦) ابن إياس، بدائع الزهور، المصدر نفسه، ص ٨٥.
- (٧) ابن إياس، بدائع الزهور، المصدر نفسه، ص ١١٥.
- (٨) ابن إياس، بدائع الزهور، المصدر نفسه، ص ١٢٠-١٢١-١٢٢: تولى المستكفي بالله عام ١٣٠١م بعد وفاة الخليفة العباسي الأول في القاهرة.
- (٩) ابن إياس، بدائع الزهور، المصدر نفسه، ص ٩٠٨-٩١١ وغيرها في عدة مواضع
- (١٠) ابن إياس، بدائع الزهور، المصدر نفسه، ص ١٤٤.
- (١١) ابن إياس، بدائع الزهور، المصدر نفسه، ص ١٤٤.
- (١٢) ابن إياس، بدائع الزهور، المصدر نفسه، ص ٢٠٨.
- (١٣) ابن إياس، بدائع الزهور، المصدر نفسه، ص ٢٢٤ و ٢٢٨.
- (١٤) ابن إياس، بدائع الزهور، المصدر نفسه، ص ٣٥٨: وهي تولية الخليفة المستنجد بالله أبي المحاسن.
- (١٥) ابن إياس، بدائع الزهور، المصدر نفسه، ص ٦٠٢.
- (١٦) ابن إياس، بدائع الزهور، المصدر نفسه، ص ٣١١.
- (١٧) ابن إياس، بدائع الزهور، المصدر نفسه، ص ٢٦٠.
- (١٨) ابن إياس، بدائع الزهور، المصدر نفسه، ص ٣٥٠.
- (١٩) ابن إياس، بدائع الزهور، المصدر نفسه، ص ٣٥٤.
- (٢٠) ابن إياس، بدائع الزهور، المصدر نفسه، ص ٣٦٠.
- (٢١) ابن إياس، بدائع الزهور، المصدر نفسه، ص ٣٦١.
- (٢٢) ابن إياس، بدائع الزهور، المصدر نفسه، ص ٣٦١.
- (٢٣) شمس الدين محمد بن علي بن أحمد بن طولون الصالحي، مفاكية الخلان في حوادث الزمان، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨، ص ١٨.
- (٢٤) ابن إياس، بدائع الزهور، مصدر مذكور، ص ٥٠٤.
- (٢٥) ابن إياس، بدائع الزهور، المصدر نفسه، ص ٥١٨.
- (٢٦) ابن إياس، بدائع الزهور، المصدر نفسه، ص ٥٢٥.
- (٢٧) ابن إياس، بدائع الزهور، المصدر نفسه، ص ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٣١.
- (٢٨) ابن طولون، مفاكية الخلان، مصدر مذكور، ص ٦١.
- (٢٩) ابن إياس، بدائع الزهور، مصدر مذكور، ص ٥٥٦.
- (٣٠) ابن طولون، مفاكية الخلان، مصدر مذكور، ص ١١٠.
- (٣١) ابن طولون، مفاكية الخلان، المصدر نفسه، ص ١٠٣.
- (٣٢) ابن إياس، بدائع الزهور، مصدر مذكور، ص ٥٦٦.
- (٣٣) ابن إياس، بدائع الزهور، المصدر نفسه، ص ٥٦٧: كان مملوكًا للأشرف قايتباي، ولاه إمارة عشرة سنة (٨٩٤هـ - ١٤٨٨م)، ثم قرره في تجارة الممالك، وهو الذي تولى السلطنة بعد عشر سنين. وأنعم عليه السلطان بمقدمية الف بعدها، ثم الداودار الكبير في أواخر عهد الأشرف.
- (٣٤) ابن طولون، مفاكية الخلان، مصدر مذكور، ص ١١٨.
- (٣٥) ابن طولون، مفاكية الخلان، المصدر نفسه، ص ١٢٢: غاب جان بلاط خمسة أشهر.
- (٣٦) ابن إياس، بدائع الزهور، مصدر مذكور، ص ٥٧٧: إرسال آخر القصاد الأمير ماماي بن خداد الداودار الثاني أيام السلطان الأشرف.
- (٣٧) ابن طولون، مفاكية الخلان، مصدر مذكور، ص ١٣٨: وذكره في مواضع أخرى بتسمية صاحب الروم.
- (٣٨) ابن طولون، مفاكية الخلان، المصدر نفسه، ص ١٧٣.
- (٣٩) ابن إياس، بدائع الزهور، مصدر مذكور، ص ٧١١.
- (٤٠) ابن إياس، بدائع الزهور، المصدر نفسه، ص ٧٨١.
- (٤١) ابن طولون، مفاكية الخلان، مصدر مذكور، ص ٢٧١.
- (٤٢) ابن إياس، بدائع الزهور، مصدر مذكور، ص ٨١٣.
- (٤٣) ابن إياس، بدائع الزهور، المصدر نفسه، ص ٨٥٢.
- (٤٤) ابن إياس، بدائع الزهور، المصدر نفسه، ص ٨٥٤.

- (٤٥) أخو السلطان سليم شاه.
- (٤٦) ابن طولون، مفاكية الخلان، مصدر مذكور، ص ٣٠١.
- (٤٧) ابن طولون، مفاكية الخلان، المصدر نفسه، ص ٣٣١ - ٣٣٢.
- (٤٨) ابن إياس، بدائع الزهور، مصدر مذكور، ص ٨٧٦.
- (٤٩) ابن إياس، بدائع الزهور، المصدر نفسه، ص ٩١٧.
- (٥٠) ابن إياس، بدائع الزهور، المصدر نفسه، ص ٩٣٣ و ٩٣٦.
- (٥١) ابن إياس، بدائع الزهور، المصدر نفسه، ص ٩٥٦.
- (٥٢) ابن طولون، مفاكية الخلان، مصدر مذكور، ص ٣٣٤: ويتابع كيف سقط سنجقه وتفرق عسكره، وولى الباقون مهزمين إلى حلب، ثم قطع رأسه وحمل إلى استانبول.
- (٥٣) إبراهيم بك حليم، تاريخ الدولة العثمانية العلية، المعروف بالتحفة الحليمية، مؤسسة الكتب الثقافية، ط ١، ١٩٨٨، ص ٤٨.
- (٥٤) ابن الحمصي (١٤٣٧-١٥٢٧)، حوادث الزمان ووفيات الشيوخ والأقران، تحقيق عبد العزيز فياض حرقوش، دار النفائس، ص ٥٢٣.
- (٥٥) ابن طولون، مفاكية الخلان، مصدر مذكور، ص ٣٣٥.
- (٥٦) ابن إياس، بدائع الزهور، مصدر مذكور، ص ١٠٣١.
- (٥٧) ابن إياس، بدائع الزهور، المصدر نفسه، ص ١٠٣١.
- (٥٨) ابن إياس، بدائع الزهور، المصدر نفسه، ص ١٠٣٧.
- (٥٩) محمد بن محمد بن محمد بن أبي السرور، مخطوطة المنح الرحمانية في الدولة العثمانية، تركيا-إستنبول-مكتبة جامعة إستنبول (A1105)، ١٠٣ أوراق، ورقة ٩: أنظر الملحق ١/١. ومخطوط لطائف الأخبار فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول، محمد بن عبد المعطي بن أبي الفتح بن أحمد بن عبد الغني الاسحاق (توفي سنة ١٠٦٠هـ)، مكتبة جامعة الروض السعودية، ص ١٩٨.
- (٦٠) ابن طولون، مفاكية الخلان، مصدر مذكور، ص ٣٤٠.
- (٦١) ابن طولون، مفاكية الخلان، المصدر نفسه، ص ٣٤١.
- (٦٢) ابن إياس، بدائع الزهور، مصدر مذكور، ص ١٠٥١.
- (٦٣) ابن طولون، مفاكية الخلان، مصدر مذكور، ص ٣٤٧.
- (٦٤) إبراهيم بك حليم، التحفة الحليمية، مرجع مذكور، ص ٨٤.
- (٦٥) ابن طولون، مفاكية الخلان، مصدر مذكور، ص ٣٥٣.
- (٦٦) ابن إياس، بدائع الزهور، مصدر مذكور، ص ١٠٦٣.
- (٦٧) ابن إياس، بدائع الزهور، المصدر نفسه، ص ١٠٧٧.
- (٦٨) ابن إياس، بدائع الزهور، المصدر نفسه، ص ١٠٨٤.
- (٦٩) جرجي زيدان، مصر العثمانية، مصر، دار كلمات عربية، ص ٤٩.
- (70) Alphonse de Lamartine, *Histoire de la Turquie*, Paris, Lecou et Pagnerre, 1855, Tome 4, P.188
- (71) EDWARD A. FREEMAN, *Ottoman Power in Europe*, London, Macmillan, 1877, P.125
- (٧٢) ابن إياس، بدائع الزهور، مصدر مذكور، ص ١٠٩٨.
- (٧٣) ابن إياس، بدائع الزهور، المصدر نفسه، ص ١٠٩٩.
- (٧٤) ابن إياس، بدائع الزهور، المصدر نفسه، ص ١١٥٠.
- (٧٥) ابن طولون، مفاكية الخلان، مصدر مذكور، ص ٣٨٧.
- (٧٦) ابن إياس، بدائع الزهور، مصدر مذكور، ص ١١٧٧.
- (٧٧) ابن طولون، مفاكية الخلان، مصدر مذكور، ص ٣٨٨.
- (٧٨) خير الدين الزركلي، الأعلام، بيروت، دار العلم للملايين، ٢٠٠٢، ٨ أجزاء، الجزء السابع، ص ١٤٧.
- (٧٩) ابن إياس، بدائع الزهور، مصدر مذكور، ص ١١٩٩.
- (٨٠) ابن إياس، بدائع الزهور، المصدر نفسه، ص ١٢٠٧.
- (٨١) جرجي زيدان، مصر العثمانية، مرجع مذكور، ص ٥٨.
- (٨٢) إسماعيل ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، مطبعة العبيكان، ص ٦٢.
- (٨٣) محمد بن علي الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، القاهرة، دار الكتاب الإسلامي، الجزء الأول، ص ٢٦٥.
- (٨٤) عبد الرزاق البيطار، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، تحقيق محمد بهجة البيطار، بيروت، دار صادر، ٣ مجلدات، المجلد الأول، ص ١٤٥٦.
- (٨٥) ابن إياس، بدائع الزهور، مصدر مذكور، ص ١٢٢٢.
- (٨٦) ابن إياس، بدائع الزهور، المصدر نفسه، ص ١٢٣١.
- (٨٧) يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سلمان، استانبول، ١٩٨٨، المجلد الأول، ص ٢٢٤.
- (٨٨) عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون، دمشق ١٩٩٣، ص ٣: أورد هذه الرواية استناداً على مخطوط لمحمد بن محمد بن أبي سرور البكري الصديقي، عيون الأخبار ونزهة الأبصار، مخطوط في دار الكتب المصرية.
- (٨٩) عبد الرحمن بن عبد الكريم الحنفي المشهور بالأنصاري، تحفة المحبين في معرفة ما للمدنيين من أنساب، تحقيق محمد العروسي، تونس، المطبعة العتيقة، ط ١، ١٩٧٠، ص ٢٠١: في تعريف عبد الوهاب الخليفتي العباسي.
- (٩٠) الاسحاق، لطائف الأخبار، مخطوط مذكور، ص ١٩٨.
- (٩١) ابن إياس، بدائع الزهور، مصدر مذكور، ص ١١٠٢-١١٠١.
- (٩٢) ابن إياس، بدائع الزهور، المصدر نفسه، ص ١١٠٤.
- (٩٣) عبد العزيز محمد المنشاوي، الدولة العثمانية- دولة مفترى عليها، القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة، ص ١٩٨، ص ٢٣.
- (٩٤) عبد العزيز المنشاوي، المرجع نفسه، ص ٢٢.
- (٩٥) ابن إياس، بدائع الزهور، مصدر مذكور، ص ١١١٨.
- (٩٦) جار الله بن العز بن النجم بن فهد المكي، نيل المني بذيل بلوغ القرى لتكملة احتاف الوري، تحقيق محمد الحبيب البهيلة، مكة، الفرقان، ٢٠٠٠، القسم الأول، ص ٣٣: وهو تاريخ مكة بين ٩٢٣هـ-٩٤٦هـ.
- (٩٧) جرجي زيدان، مصر العثمانية، مرجع مذكور، ص ٣٧.
- (٩٨) ملحق رقم ٢/٢: جدول بأسماء السلاطين عن سلطنة ١٢٨٦ (سنة مالية)، من محفوظات مكتبة جامعة تورونتو، ص ٢٧.
- (٩٩) ملحق رقم ٣/٣: جدول بأسماء السلاطين عن سلطنة ١٣٠٥ (سنة مالية)، من محفوظات مكتبة جامعة تورونتو، ص ٣٠.
- (١٠٠) ملحق رقم ٤/٤: جدول بأسماء السلاطين عن سلطنة ١٣٠٥ (سنة مالية)، من محفوظات مكتبة جامعة تورونتو، ص ٤٣.
- (١٠١) عبد العزيز المنشاوي، الدولة العثمانية، مرجع مذكور، ص ٢٦ و ٦٧.
- (١٠٢) محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، دار النفائس، ط ١، ١٩٨١، ص ١٩٤.
- (١٠٣) إبراهيم بك حليم، تاريخ الدولة العثمانية العلية، مرجع سابق، ص ٣٣. ملاحظة: كتب هذا الكتاب في عهد السلطان عبد الحميد الثاني وموجة الدعوة إلى الخلافة الإسلامية مقابل القومية العربية.
- (١٠٤) إبراهيم بك حليم، تاريخ الدولة العثمانية العلية، المرجع نفسه، ص ١٤.
- (١٠٥) إبراهيم بك حليم، تاريخ الدولة العثمانية العلية، المرجع نفسه، ص ٢٧.
- (١٠٦) إبراهيم بك حليم، تاريخ الدولة العثمانية العلية، المرجع نفسه، ص ٨٥.
- (١٠٧) محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، مرجع مذكور، ص ١٩٨.
- (١٠٨) محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، المرجع نفسه، ص ١٩٩.
- (١٠٩) محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، المرجع نفسه، ص ٢١٠.
- (١١٠) محمد بن حسن بن عقيل بن موسى، المختار المصون من أعلام القرون، دار الأندلس، جدة، ٣ مجلدات، المجلد الثاني، ص ٦٩٨. من كتاب الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة.
- (١١١) سليم فارس الشدياق، كنز الرغائب في منتخبات الجوائب: ج ٦، ص ٥٢٧.
- (١١٢) محمد حرب، مذكرات السلطان عبد الحميد، تقديم وترجمة محمد حرب، دمشق، دار القلم، ص ١٤٧.
- (113) Xavier Heuschling, *L'Empire de Turquie*, Bruxelles, Tarlier, Paris, Guillaumin, 1860, P. 245-251.
- (١١٤) محمد خليل بن علي المرادي، سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، الجزء الرابع، ص ٣.